

تاريخ الإرسال (2019-10-19)، تاريخ قبول النشر (2020-02-23)

د. رفعت فتحي متولي يوسف

اسم الباحث:

قسم إدارة الأعمال — جامعة شقراء —

المملكة العربية السعودية

1 اسم الجامعة والبلد:

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

rfmy70@gmail.com

التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التمويل الإسلامي باعتباره أحد مصادر التمويل في تمويل مشروعات البنية التحتية، وتطبيق ذلك على المملكة العربية السعودية كدراسة حالة، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتماشى هذا المنهج مع طبيعة هذه الدراسة في تناوله الجوانب النظرية للدراسة، بالإضافة لتحليله بيانات واحصائيات تمويل مشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن البنية التحتية تعتبر من أهم مقومات تعزيز الحياة الاقتصادية، وأن التمويل الإسلامي يعتبر مصدراً هاماً وأسلوباً مناسباً لتمويل مشروعات البنية التحتية، وأن تجربة المملكة العربية السعودية في استخدام التمويل الإسلامي كأداة لتمويل مشاريع البنية التحتية أكدت نجاح هذا النوع من التمويل من خلال مساهمته الفعالة في تمويل عدد من مشروعات البنية التحتية، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: يجب على جميع الدول وخاصة الدول النامية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تفعيل التمويل الإسلامي كبدائل لتمويل مشاريع البنية التحتية، كذلك يجب على المملكة العربية السعودية تقديم التسهيلات لقطاعات التمويل الإسلامي لضمان زيادة مشاركة هذه القطاعات في تمويل مشروعات البنية التحتية بشكل مستمر، كما يجب عليها زيادة الدعم لتطوير سوق الصكوك الإسلامية المحلية، كذلك تطوير القطاع الاجتماعي (الوقف) من أجل زيادة مشاركته في تمويل مشروعات البنية التحتية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، البنية التحتية، المصارف الإسلامية، المملكة العربية السعودية

Islamic Finance and its Contribution to Funding Infrastructure Projects: Kingdom of Saudi Arabia (KSA) as a Case Study

Abstract:

This study aims at exploring to what extent does Islamic finance contribute to infrastructure enterprises as one source of its funding, setting KSA as a case study. The descriptive – analytical method has been applied since it fits most the nature of this study either in tackling its theoretical aspect or in analyzing the data and statistics of funding infrastructure projects in KSA. The study has unveiled that infrastructure is considered as one of the most crucial strengthening constituents of economic life. It has revealed also that Islamic banking is an important source and a suitable system for financing infrastructure enterprises. The research has disclosed as well that the Saudi experiment in this regard is ceaselessly effective and boundlessly fruitful. The study has recommended that all nations, most particularly under-developing countries should benefit from the experiments of other countries and seek to activate Islamic finance as a substitute for funding infrastructure projects. KSA should also work on rendering facilitations to Islamic finance sectors to guarantee more contribution on their part towards financing infrastructure projects constantly. KSA should also work on augmenting subsidy and support for better development of national Islamic capital (SUKUK) market as well as developing the social sector (WAQF) so that it could participate more in funding infrastructure enterprises. constantly. KSA should also work on augmenting subsidy and support for better development of national Islamic capital (SUKUK) market as well as developing the social sector (WAQF) so that it could participate more in funding infrastructure enterprises.

Keywords: Islamic Funding – Infrastructure – Islamic Banks - Kingdom of Saudi Arabia (KSA).

أولاً: مقدمة الدراسة:

تعد مشروعات البنية التحتية الدعامة الأساسية لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الأنشطة في جميع الدول، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في خلق الوظائف وتطوير الخدمات بشكل عام، حيث أن توفر البنية الأساسية يعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمارات لجميع المجالات، لكن نجد أن هناك مشكلة رئيسية تواجه إقامة وإنشاء مشروعات البنية التحتية الجديدة، وكذلك تطوير ماتم قائم من هذه المشروعات، حيث تتمثل تلك المشكلة في قلة الموارد المالية للدول، إضافة إلى عدم قدرة الميزانيات العامة للدول على تحمل الأعباء الضخمة لهذه المشروعات. من هنا بدء البحث والتفكير في إيجاد بدائل تمويلية لتمويل مشروعات البنية التحتية دون زيادة النفقات العامة للدول، أو لجوء الدول للاقتراض. وهنا برز التمويل الإسلامي بأدواته وصيغته التمويلية باعتباره مصدر من مصادر التمويل، كبديل له القدرة على جذب المدخرات وتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لتمويل مشروعات البنية التحتية، وذلك استناداً لنجاحه في العديد من دول العالم التي استخدمته كبديل لتمويل مشروعات البنية التحتية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

نظراً لوجود فجوة تمويلية في قطاع البنية التحتية على المستوى العالمي، فقد توجه عدد من دول العالم إلى الاعتماد على التمويل الإسلامي كحل وبديل أمثل لتمويل مشروعات البنية التحتية، خاصة وإن إقامة وإنشاء مشروعات البنية التحتية يحتاج لرؤوس أموال كبيرة لتنفيذها، وقد بين تقرير للبنك الدولي أن هناك فجوة كبيرة بين الاستثمار في مشروعات البنية التحتية وبين قدرة القطاع العام على توفير الأموال اللازمة لتنفيذ وإنشاء تلك المشروعات، حيث أوضح التقرير أن الأموال اللازمة والمطلوبة لتنفيذ وإنشاء تلك المشروعات في العالم تتعدى 1% من الناتج القومي العالمي. والمملكة العربية السعودية مثلها مثل بقية دول العالم في حاجة لمصدر تمويلي بديل للمصادر التقليدية لتمويل مشروعات قطاع البنية التحتية، لذلك فقد اتجهت إلى التمويل الإسلامي كحل وبديل أمثل لتمويل مشروعات البنية التحتية، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل الرئيس وهو: ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل مشروعات البنية التحتية بالمملكة العربية السعودية كحالة يتم دراستها؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

يتميز التمويل الإسلامي كأحد مصادر التمويل بقدرته على حشد وتعبئة المدخرات وتوجيه الموارد المالية إلى الاستثمار في المشروعات المختلفة، ومن بينها تمويل مشاريع البنية التحتية، حيث تعد البنية التحتية الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في جميع دول العالم من خلال مساهمتها في دعم كافة القطاعات الاقتصادية.

ونظراً لما تحتاجه مشروعات البنية التحتية من رؤوس أموال كبيرة لتنفيذها، نجد أن التمويل الإسلامي له القدرة على تمويل تلك المشروعات، فقد أثبتت تجارب العديد من دول العالم التي استخدمت التمويل الإسلامي نجاح هذا التمويل في تمويل مشاريع البنية التحتية.

فقد ساهم التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية في السنوات الماضية في تمويل العديد من مشروعات البنية التحتية الناجحة، في قطاعات الغاز والكهرباء والنقل والتخزين والصحة، وذلك من خلال قيام المصارف الإسلامية بتمويل عدد من مشروعات البنية التحتية المختلفة، بالصيغ والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل مشروعات البنية التحتية باعتباره أحد أهم الموارد الحديثة لدعم مشروعات البنية التحتية، وذلك بالتطبيق على المملكة العربية السعودية كدراسة حالة، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى:
- 1 - دراسة مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه وصيغته.
 - 2 - التعرف على طبيعة التمويل المصرفي الإسلامي، بالإضافة للصكوك الإسلامية من حيث مفهومها، وأهدافها، وأنواعها، وخصائصها، وكذلك القطاع الاجتماعي (الوقف)، وأنواعه.
 - 3 - دراسة مفهوم البنية التحتية، وأهميتها، وأثرها على الاقتصاد.
 - 4 - التطرق لبعض تجارب الدول في استخدام التمويل الإسلامي كأداة لتمويل المشروعات.
 - 5 - التعرف على تمويل البنية التحتية على المستوى العالمي.
 - 6 - تحليل البيانات والإحصائيات الخاصة بتمويل مشروعات البنية التحتية في الخطط التنموية للمملكة العربية السعودية.
 - 7 - معرفة مساهمة التمويل الإسلامي بأنواعه المختلفة في تمويل مشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية.
 - 8 - تحليل البيانات الخاصة بمساهمة التمويل الإسلامي في تمويل مشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية.
 - 9 - التعرف على الصيغ والعقود المستخدمة في التمويل الإسلامي لتمويل مشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية.

خامساً: فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أن البنية التحتية في جميع دول العالم تلعب دوراً أساسياً وهاماً في تعزيز الحياة الاقتصادية، من خلال قدرتها على جذب الاستثمارات في جميع المجالات الصناعية والتجارية والخدمية، ونظراً لما تتميز به مشروعات البنية التحتية بأنها مشاريع ذات أحجام كبيرة فإنها تحتاج لرؤوس أموال كبيرة لتنفيذها، وبالتالي فإن التمويل الإسلامي له القدرة على تمويل مشروعات البنية التحتية.

وقد ساهم التمويل الإسلامي بأنواعه المختلفة وصيغته المتعددة في دعم وتمويل مشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية، فقد بلغت نسبة مساهمته في القطاعات التي قام بتمويلها وفق البيانات المتاحة بأكثر من 60%.

سادساً: منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث يتماشى هذا المنهج مع طبيعة هذه الدراسة من خلال تناول الجوانب النظرية في تعريف مفهوم التمويل الإسلامي، وخصائصه، وصيغته، وأنواعه، كذلك تعريف مفهوم البنية التحتية، وأهميتها، وأثرها على الاقتصاد، بالإضافة لاستعراض تجارب بعض الدول في استخدام التمويل الإسلامي كأداة لتمويل المشروعات، كما تم استخدام المنهج التحليلي في استعراض وتحليل بيانات وإحصائيات تمويل مشروعات البنية التحتية، ومعرفة مساهمة التمويل الإسلامي بأنواعه المختلفة، وصيغته المتعددة التي تم استخدامها في تمويل مشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية، وتمثل تلك البيانات والإحصائيات بأشكال بيانية توضيحية، ولتطبيق الأسلوب الوصفي التحليلي كمنهج لهذه الدراسة فقد تم اللجوء إلى مجموعة من مصادر البيانات من بينها الكتب، والمجلات العلمية، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية لجهات رسمية للحصول على البيانات والإحصائيات اللازمة لهذه الدراسة.

سابعاً: الدراسات السابقة

1/ دراسة (دوفي، 2019م) بعنوان: دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي (دولة الإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة 2014 - 2018م

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية، وذلك من خلال اختيار بنك دبي الإسلامي كعينة للدراسة لتحديد مدى مساهمته في تمويل استثمارات البنية التحتية في دولة الإمارات خلال الفترة (2014 - 2018م)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح بدراسة أساليب تمويل استثمارات البنية التحتية ومنهج دراسة حالة، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة تتميز بكفاءتها في المجال المصرفي الإسلامي باستخدامها لمختلف الصيغ التمويلية، كما توصلت الدراسة إلى أن بنك دبي الإسلامي يوفر صيغ تمويلية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، كذلك توصلت الدراسة إلى أن نسبة مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمويل البنية التحتية في بنك دبي الإسلامي بلغت في المتوسط نسبة 34% من إجمالي التمويل خلال فترة الدراسة. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: تطوير أساليب التمويل الإسلامية وضبطها، ضرورة اعتماد الدول على مصادر أخرى غير النفط في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، دعم البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي وتحديثه.

2/ دراسة (عثماني، و مناصرية، 2017م) بعنوان: أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية - تجارب عربية وعالمية مختارة.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والعالمية المختارة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لشرح النظريات المتعلقة بالصكوك الإسلامية ومشاريع البنية التحتية، وكذلك لتحليل دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية. وقد توصلت الدراسة إلى تزايد الاعتماد على الصكوك الإسلامية من قبل العديد من الدول كأسلوب لتمويل مشروعات البنية التحتية، كذلك توصلت الدراسة إلى إن صناعة الصكوك الإسلامية تواجه عثرات تعيق من نموها، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: حث الدول النامية خاصة على اعتماد الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل مشاريع البنية التحتية، تطوير آليات إصدار الصكوك الإسلامية وذلك لاستقطاب المستثمرين للتعامل بالصكوك الإسلامية.

3/ دراسة (العقيل، 2016م) بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٤)، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري من خلال توضيح قطاعات البنية التحتية وخصائصها وأهميتها، بالإضافة إلى تحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، كما اعتمدت على الأسلوب القياسي في صياغة نموذج انحدار متعدد لبيانات سلسلة زمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية لا يؤثر في دعم القطاع الخاص، وأوصت الدراسة بتوجيه جزء من مشاريع البنية التحتية لخدمة ودعم القطاع الخاص.

4/ دراسة (سيد، 2015م) بعنوان: دور التمويل الإسلامي في تمويل البنية التحتية في مصر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دعم مشروعات البنية التحتية في مصر باعتبارها من أهم مصادر التمويل الملائمة لهذا القطاع من المشروعات، مستخدماً لذلك المنهج الوصفي بهدف وصف أهم مصادر التمويل الإسلامي الملائمة لمشروعات البنية التحتية ودراستها، كما تم استخدام المنهج الميداني لعرض نتائج الاستقصاء الذي استهدف عينة عشوائية من مديري الائتمان والاستثمار وخبراء التمويل الإسلامي، وقد توصلت الدراسة إلى أن صيغ وأدوات التمويل الإسلامي تلائم تمويل مشروعات البنية التحتية المختلفة، كما توصلت الدراسة إلى أنه هناك مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في مصر وتعيق تقدمه وتطوره واستحداث أدوات التمويل اللازمة من بينها: افتقار التمويل الإسلامي إلى المؤسسات التنظيمية الأساسية، كذلك غياب الإطار التشريعي والقانوني اللازم لإصدارات التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى عدم وجود سوق ثانوية للصكوك وأدوات التمويل الإسلامي في مصر، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: سرعة الانتهاء من إصدار قانون الصكوك المصري، وزيادة الدعم الرسمي والحكومي لإصدارات أدوات التمويل الإسلامي، تبادل الخبرات بين مصر والدول التي طبقت أدوات التمويل الإسلامي في تمويل مشروعات البنية التحتية.

5/ دراسة (نسرين، 2012م) بعنوان: تمويل البنى التحتية - دراسة حالة الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مصادر تمويل البنى التحتية وأشكال تمويلها، واختبار مدى قدرة الجزائر على تمويل مشاريع البنى التحتية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بدراسة أساليب تمويل البنى التحتية مع إتباع أسلوب دراسة الحالات وذلك بالتركيز على تمويل البنى التحتية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن تمويل البنى التحتية في الجزائر يتم عن طريق مصادر التمويل الداخلية والخارجية و لكنها محدودة وغير كافية بسبب خمول السوق المالي الوطني، بالإضافة إلى القيود المقروضة على الاستثمار في مجال البنى التحتية، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: عدم قيام حكومة الجزائر بتشديد المشاريع الكمالية، أما المشاريع الأساسية فيفضل اللجوء لخصخصة البنى التحتية التي تعتبر المنفذ الوحيد لتشيدها، كذلك لابد من إزالة العوائق التي تقف في طريق تطور السوق المالي الجزائري، وتحسين المناخ الاستثماري.

6/ دراسة (بدروني، و قوريش، 2010م) بعنوان: أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة - بالإشارة إلى حالة التجربة الماليزية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور صناعة الصكوك الإسلامية في تمويل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، بالإضافة لمعرفة مساهمة التطبيقات المعاصرة للصكوك الإسلامية بماليزيا في تمويل التنمية المستدامة، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري و تحليل تلخيص دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى أن إصدار الصكوك الإسلامية وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى، كما أوضحت التجربة الماليزية على كفاءة وفعالية الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى ومشاريع البنية التحتية التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ضرورة استمرار الحكومات في تشجيع الاعتماد على الصكوك الإسلامية في مجال استقطاب وتعبئة المدخرات لاستخدامها في تمويل المشروعات التنموية وتمويل التنمية المستدامة، ضرورة القيام بجهد إعلامي كبير للترويج لنشر ثقافة الصكوك الإسلامية في داخل البلاد الإسلامية وخارجها من أجل استقطاب الأموال الإسلامية التي يتم استثمارها في الخارج.

7 / دراسة (Sahoo, Dash, and Nataraj, 2010):

Infrastructure Development and Economic Growth in China

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور البنية التحتية في تعزيز النمو الاقتصادي في الصين للفترة من 1975 إلى 2007م، وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المعزز لاختبار وجود جذور الوحدة وتحديد ترتيب تكامل المتغيرات، وقد كشفت نتائج الدراسة أن البنية التحتية والقوى العاملة والاستثمارات العامة والخاصة لعبت دوراً هاماً في النمو الاقتصادي في الصين، كما أوضحت النتائج أن تطوير البنية التحتية في الصين له مساهمة إيجابية كبيرة في النمو مقارنة بالاستثمارات الخاصة والعامة، كما أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من تطوير البنية التحتية إلى نمو الناتج المحلي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تصميم سياسة اقتصادية تعمل على تحسين البنية التحتية المادية، وكذلك تكوين رأس المال البشري للنمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية.

- التعقيب على الدراسات السابقة:

اتضح من دراسة هذه الدراسات السابقة:

- 1- أن التمويل الإسلامي في مشاريع البنية التحتية من الموضوعات الهامة.
- 2- ضرورة معرفة مقدرة المصارف الإسلامية على المساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد ومشروعات البنية التحتية.
- 3- قلة المخاطر في استخدام الصكوك الإسلامية كمورد لدعم البنية التحتية.
- 4- أحد أهم الموارد الحديثة لدعم البنية التحتية استغلال التمويل الإسلامي من صكوك أو منتجات إسلامية.
- 5- التمويل الإسلامي أحد الأدوات الهامة لسد العجز في الميزانيات والمصاريف العامة للدول.
- 6- مساهمة التمويل الإسلامي أداة فعالة وناجحة لمشاريع طويلة الأجل.

- التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين مايلي:

- 1/ إن موضوع التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشاريع البنية التحتية يعد من الموضوعات الهامة.
 - 2/ كما أوضحت الدراسات السابقة أن التمويل الإسلامي ممثلاً في الصكوك الإسلامية يعد أحد الأدوات الهامة لسد العجز في الميزانيات والمصاريف العامة للدول، كما انه أداة فعالة وناجحة للمشاريع طويلة الأجل.
 - 3/ اشتملت الدراسات السابقة على دراسات لدول عربية ودراسات أخرى لدول غير عربية.
 - 4/ معظم تلك الدراسات تمت في السنوات القليلة الماضية مما يدل على الاهتمام المتزايد لغالبية الدول بالدور الهام الذي يقوم به التمويل الإسلامي في تمويل البنية التحتية، والتي تعد المحرك الأساسي لعملية التنمية والنمو الاقتصادي في جميع الدول.
 - 5/ الأساليب والمنهج العلمية المستخدمة في الدراسات السابقة تنوعت ما بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، والمنهج الميداني، حيث تتماشى هذه الأساليب والمنهج العلمية مع طبيعة هذه الموضوعات.
- وفيما يتعلق بالدراسة الحالية فإنها تميزت عن الدراسات السابقة بمايلي:
- 1/ تميزت هذه الدراسة بالتطرق لتجربة بريطانيا في استخدام التمويل الإسلامي في التمويل وهي تجربة لم يتم التطرق لها في الدراسات السابقة.

2/ تطرقت هذه الدراسة لأوجه التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية، ولم تقتصر على وجه معين، وذلك من خلال التطبيق على المملكة العربية السعودية كدراسة حالة.

3/ تطرقت هذه الدراسة للوقوف كأحد مصادر التمويل الإسلامي ومدى مساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية، وتطبيق ذلك على المملكة العربية السعودية من خلال دراسة حالة (وقف الملك عبد العزيز بمكة المكرمة) وهذا النوع من مصادر التمويل الإسلامي يعد مصدراً هاماً من مصادر التمويل الإسلامي.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: التمويل الإسلامي

1/ مفهوم التمويل الإسلامي

المال في الإسلام هو مال الله، وتصرف الإنسان في هذا المال مقيد بما جاء في شرع الله، وبالتالي فالمال يعد وسيلة إلى الحياة الكريمة للإنسان، لذلك جاءت الشريعة الإسلامية بضوابط لكسب هذا المال وإنفاقه، حيث أن المال في الإسلام له وظيفة اجتماعية ذات أبعاد واسعة ووظيفة اقتصادية يعملان لتحقيق سعادة المجتمع وتكافله.

والمال بالمعنى الشرعي هو كل ما يمكن حيازته والانتفاع به على وجه معتاد، أو هو اسم لما يباح الانتفاع به حقيقة وشرعاً (الكاساني، 1986، ص 294).

وعليه فإن التمويل في الأساس مأخوذ من المال، أما التمويل الإسلامي فقد عرفه مجموعة كبيرة من الكتاب والباحثين بتعاريف مختلفة منها ما عرفه الدكتور منذر قحف: على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية (قحف، 1998، ص 72).

أما الدكتور محمد البلتاجي فعرفه على أنه تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البلتاجي، 2005، ص 14).

كذلك عرفه الدكتور الصديق طلحة بأنه: "يشمل إطاراً شاملاً من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصراً أساسياً لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه (رحمة، 2006، ص 31).

وبالتالي يمكن القول بأن التمويل الإسلامي هو أداة يتم من خلاله توفير الموارد المالية للأنشطة الاقتصادية المختلفة عن طريق صيغ وأدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل تحقيق أهداف محددة لا تتعارض مع روح الإسلام.

2/ خصائص التمويل الإسلامي

نظراً لقدرة التمويل الإسلامي في توفير الموارد المالية للأنشطة الاقتصادية المختلفة فإنه يشهد نمواً متسارعاً، حيث أرتفع عدد المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل في كل دول العالم إلى أكثر من سبعمائة مؤسسة مالية إسلامية، منها 250 مؤسسة تعمل في الدول الخليجية، و100 مؤسسة تعمل في بقية الدول العربية الأخرى، كما أن معدلات نمو التمويل الإسلامي تتراوح ما بين

15 و 20 %، ووفقاً لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية للعام 2013 - 2014)، فقد بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل (الموقع الإلكتروني لاتحاد المصارف العربية). وبالتالي فقد أصبح يتمتع التمويل الإسلامي بمكانة كبيرة في النشاط الاقتصادي العالمي، وذلك بسبب الخصائص التي يتميز بها هذا التمويل والتي من أهمها مايلي: (سعدية، 2015، ص 57 - 58).

- 1) جذب رؤوس الأموال والعمل على توظيفه بشكل فعال وفق الشريعة الإسلامية.
 - 2) القيام بمشاريع استثمارية حقيقية تحقق قيمة مضافة مما يضمن النمو الاقتصادي.
 - 3) تحقيق آمال وطموحات المساهمين والمستثمرين بقدر مناسب من الأرباح.
 - 4) تأسيس وبناء إقتصاديات إنتاج حقيقية تقود عملية التنمية.
 - 5) توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا ما يساهم في توفير فرص العمل للأفراد أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.
 - 6) رعاية متطلبات ومصالح المجتمع من خلال الصدق في المعاملات واجتباب الغش والتدليس.
 - 7) تصحيح وظيفة النقود في المجتمع كمصدر للدورة الإنتاجية واستمرارية دورة الحياة وليس أن تكون النقود سلعة بحد ذاتها أو كيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع.
 - 8) تنمية المال بالاعتماد على العمل وعدم حبسه عن التداول لأنه يؤدي إلى حبس المنفعة عن الناس.
- وبالتالي فإن تلك الخصائص وغيرها من الخصائص الأخرى والتي يتميز بها التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي تجعله قادراً على استيعاب أكبر قدر ممكن من رغبات المتعاملين ضمن إطار محدد لا يمكن الخروج عليه.

3/ أدوات وصيغ التمويل الإسلامي

أصبح التمويل الإسلامي واقعاً اقتصادياً لا بد منه، حيث فرض نفسه في السوق المالية العالمية، من خلال قدرته على تلبية احتياجات قطاع كبير من المستثمرين، سواء حكومات أو شركات أو المؤسسات المالية. فقد قدم الفقه الإسلامي صيغ تمويل متعددة من أهمها المشاركة والمرابحة والمضاربة والسلم وغيرها من الصيغ والتي يمكن تصنيفها وفقاً لأبعاد مختلفة.

وقد سعت البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وغيرها من الأهداف من خلال الاستثمار في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة سواء كانت زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية في دائرة ما أحله الله تعالى لذلك نجد ان الأدوات التمويلية والصيغ التي تتعامل بها المصارف الإسلامية تمثل الركيزة الأساسية في عمل المصارف الإسلامية والتي ساهمت في جذب مدخرات واستقطاب الأموال المدخرة من أصحابها وتوظيفها في المجالات الاستثمارية بغرض تنمية الأموال، كما أن صيغ التمويل الإسلامي تتيح للمصارف تفعيل الاستثمارات في مجالات مختلفة، وهنا نجد أن التمويل الإسلامي يتخذ أشكالاً عديدة منها مايلي: (هشام، و سمية، 2017، ص 129 - 131).

1/ عقد الإستصناع : ومفهوم الإستصناع لدى البنوك الإسلامية لا يقتصر على التصنيع فحسب، ولكن تتدرج تحته نواحي متعددة بجانب التصنيع مثل الإنشاء والتجهيز والبناء والإعداد والتأسيس وكل ما يحتاج المتعامل مع البنك من أعمال ومجالات بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

- 2/ عقد الإجارة الموصوفة في الذمة: وهو بديل شرعي لعقد الإستصناع ذو المدة الطويلة، مع الإختلاف في احتساب نسبة الربح.
- 3/ الإجارة المنتهية بالتملك: ويكون في هذا العقد الإتفاق على أساس الإجارة مع الوعد بالتملك في الزمن الذي يريده العاقدان.
- 4/ طريقة الصكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية الصلبة: حيث يمكن تمويلها عن طريق الصكوك (السندات المشروعة) مثل الإستصناع و الإجارة وصكوك المشاركة.
- 5/ صكوك المشاركة المتناقصة: وهي أحد الصيغ المنبثقة عن اسلوب المشاركة، حيث بالإضافة الى عقد الشركة تتضمن وعدا بالهبة أو شرطاً بقيام المصرف ببيع حصت للعميل، ووعد العميل بقيامه بشراء الحصة المتفق عليها في العقد.
- كذلك هناك صيغ أخرى كالمحافظ الاستثمارية المشروعة بجميع انواعها، والتمويل المصرفي المجمع الذي يمكن فيه تعاون البنوك التقليدية الكبرى مع البنوك الإسلامية.

بالإضافة لذلك فإن هناك عقد البوت BOT البناء والتشغيل والنقل: وهو اسلوب لتمويل مشاريع البنية التحتية، وكيف عقد BOT من الناحية الشرعية على اساس عقد إمتياز، بمعنى حسب عقد الإجارة مع اعطاء حق التصرف بالمشروع (الأرض) بكل أوجه الإنتفاع، ثم الوعد بالهبة والتبرع بكل ما بناه الشخص للدولة في نهاية المطاف.

4/ التمويل المصرفي الإسلامي

يعتبر التمويل قضية جوهرية للأفراد والشركات والدول لارتباطه الوثيق بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والمالية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وتأثيره الكبير على جميع الأنشطة الحياتية، وهنا تبرز أهمية التمويل الإسلامي على كافة المستويات وذلك لابتعاده عن التعامل بالفائدة وإبدالها بنظام المشاركة، ومن خلال المصارف الإسلامية يتم توجيه نسبة من رؤوس الأموال في التعاملات المالية والتجارية وذلك عن طريق صيغ وأدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي نجد أن التمويل المصرفي الإسلامي له أهمية للمصارف التي تقدم هذا التمويل، وكذلك له أهمية لعملاء تلك المصارف الذين يحتاجون للتمويل، بالإضافة لأهميته للاقتصاد القومي.

1/ فبالنسبة لأهمية التمويل المصرفي الإسلامي للمصارف: نجد أن التمويل يعتبر المصدر الرئيس لتحقيق إيرادات للمصارف التي يتم من خلالها مقابلة المصروفات، كما أنه يعمل على تعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين أصحاب رأس مال المصرف، بالإضافة لذلك فالمصارف الإسلامية تقوم بدور رئيسي في تمويل البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية.

2/ أما بالنسبة لأهمية التمويل المصرفي الإسلامي بالنسبة لعملاء المصارف:

يعد التمويل المصرفي الإسلامي لعملاء المصارف مصدراً لتوفير الأموال الأزمة لتسيير أعمالهم التجارية والإنتاجية، والتي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد القومي، كما أن الأفراد يحصلون على التمويل من أجل تغطية نفقاتهم الاستهلاكية وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للمجتمع (الطلب الفعال) والذي يعد أداة هامة لتحقيق التنمية.

3/ أما بالنسبة لأهمية التمويل المصرفي الإسلامي للاقتصاد القومي:

تبرز أهمية التمويل المصرفي الإسلامي بالنسبة للاقتصاد القومي من حيث أنه يعد من أدوات تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التي تتحقق سياسة الدولة في العديد من المجالات، كما أنه يعمل على دفع عجلة التنمية، كذلك فإن توجيهه السليم للتمويل يعمل على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد والكفاءة في استخدامها، الأمر الذي يعمل على زيادة الإنتاج الكلي، بالإضافة

لذلك يتم استخدام التمويل المصرفي الإسلامي للتحكم في عرض النقود في الاقتصاد القومي من خلال ما يعرف بأدوات السياسة النقدية

وبالتالي فالتمويل المصرفي الإسلامي يعد أداة لتوسيع قاعدة الاستثمار، وذلك لاعتماده في توظيف الموارد على إقامة المشروعات الاستثمارية، كما أن للتمويل المصرفي الإسلامي قدرة على تحفيز المستثمرين على القيام بالاستثمار عن طريق رفع الكفاءة الحدية لرأس المال، حيث أن القرار بالاستثمار يتم إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال المستثمر أعلى من تكلفة رأس المال. فالكفاءة الحدية لرأس المال المستثمر عن طريق أساليب التمويل الإسلامية غالباً ما تكون أعلى منها في حالة اعتماد المستثمر على أسلوب القرض الربوي لتمويل نفس المشروع، حيث أن المشروع الاستثماري الذي يعتمد على التمويل الإسلامي يحقق معدلات أرباح أعلى بسبب ما يتميز به التمويل الإسلامي من خصائص تجعله قادرة على تحقيق تلك الأرباح، كما أن في ظل عمليات التمويل الإسلامية لا يرتبط قرار الادخار والاستثمار بتقلبات سعر الفائدة، بل يرتبط قرار الاستثمار بارتداد مجالات الربح الحلال الذي يكون المؤشر الحقيقي لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال إلى جانب الاعتبارات الاجتماعية الأخرى المرتبطة بمصلحة المجتمع الكلية (عبادة، و ملحم، 2019، ص 291 – 292).

5/ الصكوك الإسلامية (مفهومها)

تعد الصكوك الإسلامية من أدوات التمويل الإسلامي، فهي تسمح لمصدرها الحصول على التمويل المطلوب، بما في ذلك الحكومات، عن طريق إصدارها صكوك يتم تداولها داخلياً، وبالتالي يمكنها الاستغناء عن الاقتراض من الخارج، وبذلك تتجنب الآثار السلبية المترتبة على الاقتراض من الخارج، وهذه الصكوك تتميز بأنها تمنح حاملها فرصة استثمار أموالهم بطريقة مشروعة، بالإضافة إلى أنها تضمن لهم سهولة الدخول والخروج من العملية الاستثمارية.

ويعرف مجمع الفقه الإسلامي الصكوك الإسلامية بأنها: أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه (القمي، 2013، ص7).

أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فتعرف الصكوك على أنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله (هيئة المراجعة والمحاسبة الإسلامية، 2003، ص310).

كذلك يتم تعريف الصكوك الإسلامية بأنها: أوراق مالية متساوية القيمة محددة لمدة، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، تعطي لحاملها حق الإشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات وأرباح وخسائر موجودات مشروع استثماري قائم فعلاً، أو تم إنشاؤه من حصيلة الإكتتاب، وهي قابلة للتداول ولإطفاء والإسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة، ويمكن حصر موجودات المشروع الاستثماري في أن تكون أعياناً أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية أو معنوية أو خليط من بعضها أو كلها حسب قواعد مالية إسلامية معينة (ناصر، و زيد، 2014، ص 8).

6/ أهداف الصكوك الإسلامية

- 1- تمويل المشروعات الاستثمارية عن طريق تجميع رؤوس الأموال من أصحاب الأموال الذي يرغبون باستثمار أموالهم.
- 2- توسيع قاعدة المشاريع من خلال الحصول على السيولة اللازمة لذلك.

3. إيجاد صيغة وأدوات جديدة للاستثمار يتم العمل بها مع الصيغ والأدوات الموجودة سابقاً.
4. استخدام حصيلة الصكوك في حل المشكلات الاقتصادية عن طريق إقامة مشروع قومي كبير.
5. رفع القدرة الائتمانية وتحسين الهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك.

7/ أنواع الصكوك الإسلامية

تتعدد أنواع الصكوك الإسلامية بتعدد صيغ التمويل الإسلامية، حيث يتم تقسيم أنواعها بحسب الغرض من إصدارها إلى مايلي: (الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، 2013، ص 10-13).

1) الصكوك المصدرة بغرض التمويل وتشمل:

- صكوك الإجارة

تتعلق صكوك الإجارة بالأعيان والمنافع والخدمات المؤجرة، وقد عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها: (سندات ذات قيمة متساوية، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع ذات دخل)، وتم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ- صكوك ملكية الموجودات المؤجرة: هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها أو إصدارها وسيط مالي ينوب عن المالك، بغرض بيعها واستجفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك.

ب - صكوك ملكية المنافع الموجودة أو الموعودة: هي صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها المالك لعين موجودة أو إصدارها معيد الاستئجار من الباطن برضا المالك خلال فترة الإيجار أو وكيلهما، وذلك بغرض تملك المنفعة - دون العين - لحاملي الصكوك من خلال تأجير الخدمة لهم خلال فترة معينة هي فترة صلاحية الصك، فيحق لهم ريع الأصل.

ج - صكوك ملكية الخدمات الموجودة أو الموعودة: هي صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها متعهد بتوفير أو بيع خدمات موجودة، أو موعودة (موصوفة في الذمة) ويتم بيع تلك الخدمات في شكل صكوك ليصبح حاملوها هم ملاك تلك الخدمات ويحصلون على عوائد بيعها في الأسواق.

- صكوك السلم

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، ويكون بتقديم كامل قيمة السلعة المتفق عليها حالاً لاستلامها مستقبلاً وفقاً لوقت ومواصفات متفق عليها.

- صكوك الإستصناع

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك، حيث يحصل الصانع أو المتعهد أو وكيل أي منهما على قيمة الصكوك ثم يباشر تصنيع المنتج بحسب المواصفات، ويقوم بتسليمها خلال المدة المتفق عليها.

- صكوك المراجعة

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، والمكتتبون فيها هم المشترون لسلعة المراجعة لتحصيل ثمن السلعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك، حيث يصدرها التاجر أو وكيله بغرض شراء سلعة ما، ثم بيعها في الأسواق.

- صكوك المزارعة

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد. وهذه الصكوك يصدرها مالك الأرض الزراعية أو وكيله بغرض تمويل تكاليف الزراعة بموجب عقد المزارعة ويتشارك حملة الصكوك في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد.

(2) الصكوك المصدرة بغرض الاستثمار وتشمل:

- صكوك المشاركة

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة أو على أساس الوكالة بالاستثمار.

- صكوك المضاربة

هي وثائق متساوية القيمة يصدرها المضارب: وهو من يقوم بالتنظيم وإدارة المشروع المقترح بغرض تمويل ذلك المشروع أو مجموعة من المشروعات المفصلة أو المفوض له فيها بالعمل، وبموجبه يكون حاملو الصكوك هم أصحاب رأس مال المشروع، ويبقى المشروع مشاركة بينهم وبين المنظم أو المضارب بنسبة متفق عليها من الربح ويتحملون الخسائر المتوقعة في رأس المال.

8/ خصائص الصكوك الإسلامية

تتميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من الأوراق المالية التقليدية في أنها تخضع في كافة مراحلها لأحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي أهم خصائص الصكوك الإسلامية: (بدران، 2014، ص 159).

1. يعد الصك سند لإثبات حق لملكه أو لحامله
2. الصك له قيمة اسمية محددة يحددها القانون أو نشرة الإصدار.
3. الصكوك متساوية في القيمة والحقوق والواجبات.
4. يعد مالك الصك مشارك في أصول المشروع.
5. يمثل الصك حصة شائعة في ملكية أصول مالية.
6. أصحاب الصكوك تكون مسؤوليتهم محددة بقدر قيمة صكوكهم.
7. تخضع الصكوك لأحكام الشريعة الإسلامية.
8. الصكوك قابلة للتداول حيث يمكن التصرف فيها بجميع الطرق الشرعية مثل البيع والهبة والرهن.
9. يشارك حملة الصكوك في الربح والخسارة كلا وفق ما يملكه من صكوك.
10. تتحدد علاقة حملة الصكوك بمصدرها بناءً على العقد الشرعي الذي بموجبه يتم تصدر العقود.

9/ القطاع الاجتماعي (الوقف)

لقد قام الوقف بدور كبير في المجتمعات الإسلامية قديماً وحديثاً، حيث ساهم في الحفاظ على المجتمع محصناً عبر التاريخ. وقد ساعد الوقف قديماً مؤسسات المجتمع الإسلامي بالموارد التي جعلته قوياً وصلباً وقادر على الاستمرار، أما في المجتمعات الحديثة فقد قام الوقف بتوفير مصادر التمويل للمشروعات الإسلامية، بالإضافة لما يوفره من عطاءات كثيرة للعديد من المستحقين والفقراء والمحتاجين. فالوقف في العصور السابقة قام بدور تمويلي كبير في جميع المجالات، وذلك من خلال العديد من الحالات التي قام

بها أو الحالات التي عاجلها، فنجد أن الوقف كان له دور كبير في المجال التعليمي وذلك من خلال إقامة المدارس والمكتبات ونشر العلوم المختلفة، وكذلك كان له دور كبير في المجال الصحي من خلال إنشاء المستشفيات، وكذلك كان للوقف دوراً كبيراً في المجال الديني من خلال تنشيط الدعوة وبناء المساجد، وكذلك كان له دور في المجال الاقتصادي من خلال تمويله للأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما كان للوقف دوراً بارزاً في المجال الاجتماعي وذلك من خلال مشاركته في توفير العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، بالإضافة لرعاية الضعفاء والمساكين وتحسين المجتمع والمحافظة عليه.

ويعد القطاع الاجتماعي (الوقف) مكوناً أساسياً من مكونات الدولة واقتصادها، وقد حث الإسلام أفراد المجتمع على الترابط والتلاحم والعمل لتنمية المجتمع وتحقيق المنفعة في الدنيا وتحصيل الأجر في الآخرة، وتعد الأوقاف إحدى صور هذه التنمية، حيث أن للأوقاف دور هام في جميع المجتمعات بشكل عام والمجتمع الإسلامي بشكل خاص لكونه نموذج أصيل فيه، ولما له من دور في نشر الأخلاق والتقارب بين المجتمعات وتحسينها تربوياً واقتصادياً.

10/ أنواع الوقف

الوقف شرعاً: حبس العين عن التصرفات الناقلة للملك والتصدق بالمنفعة أي صرف منفعته إلى الموقوف عليه، وينقسم الوقف إلى نوعين هما: (منصور، 2006، ص 9)

- 1- الوقف الخيري: هو الذي يقصد به الواقف الصرف على وجوه البر، سواء أكان على أشخاص معينين كالفقراء والمساكين والعجزة أو كان على جهة من جهات البر العامة كالمساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها مما ينعكس نفعه عن المجتمع.
 - 2- الوقف الأهلي أو الذري: فهو الذي يوقف في ابتداء الأمر على نفس الواقف أو أي شخص أو أشخاص، ولو جعل آخره لجهة خيرية، كأن يقف على نفسه ثم على أولاده، ثم من بعدهم على عمل خيري.
- ويعتبر الوقف بنوعية مصدر قوة لكل من المجتمع والدولة.

فالوقف يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية وذلك من خلال توزيع الموارد الوقفية على طبقات معينة من أفراد المجتمع لا تتوفر لديها مؤهلات مهنية وعلمية، وتعينهم على التحول إلى طاقات إنتاجية، فترفع من مستوى معيشتهم تدريجياً بإخراجهم من فئة المحتاجين، ثم تمكنهم من تكوين منشآت إنتاجية مما يمكنهم من تشغيل فئة من العاطلين عن العمل، وبالتالي تساهم هذه الفئة في زيادة الناتج الوطني، بالإضافة لتقليص الفجوة بين المستويات المعيشية في المجتمع، كما أن الوقف يقوم بتوظيف العاطلين عن العمل في المؤسسات الوقفية نفسها، وبالتالي فالوقف يساهم في الحد من البطالة، كذلك يساهم الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال محاربة الإكتناز الذي يعطل عنصر رأس المال في المشاركة العملية التنموية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، فالوقف باعتبار صدقة تطوعية يعمل على تحرير رؤوس الأموال النقدية والعينية طوعاً من حب أصحابها الفطري لها، ويدفعها للمشاركة في التنمية الاقتصادية طلباً لثواب من الله تعالى (دعاس، و شعبان، 2013، ص 100 - 103).

ثانياً: البنية التحتية

1/ تعريف البنية التحتية

تعتبر فرنسا أول من استخدمت مصطلح البنية التحتية، حيث كان ذلك في عام 1927م، وقد قصد بالبنية التحتية مجموعة الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية وما شابههم، حيث تم استخدامها في تطبيق نظام اقتصادي في المجال التجاري والصناعي

والخدمي وجميع المجالات الإنشائية. وهنا نجد أنه قد تعددت تعريفات البنية التحتية، واختلفت من مؤلف لآخر، ومن باحث لآخر ومن بين تلك التعاريف مايلي:

تعريف هدسون والذي يعتبر من أبرز التعاريف التي تم اعتماده لتعريف البنية التحتية، حيث يعرف البنية التحتية: بأنها النظم المادية والمرافق التي توفر الخدمات العامة الأساسية، كالكهرباء والغاز والطاقة والنقل والاتصالات ومرافق المياه ومرافق السكك الحديدية والأراضي والحدائق والمباني الرسمية والترفيهية وملاعب الرياضة والتخلص من النفايات (Hudson, Haas & Uddinm 1997).

أما هيريك وكند لبرغر فيعرفان البنية التحتية: بأنها رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والخدمات الصحية والإسكان والتعليم بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال (داغر، و علي، 2010، ص116). كذلك يعرفها رشدي صالح عبد الفتاح صالح: بأنها مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة، وتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكاتهما، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتهما، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها بالإضافة إلى الخدمات الصحية والإسكان والتعليم (صالح، 2006، ص45).

أما الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالكويت فتعرفها: بأنها مجموعة مترابطة من العناصر والمرافق التي توفر دعم هيكلي للتنمية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تعبر عن مفهوم واسع يشير إلى الطرق والمطارات والمنافع الأخرى وهي تمثل الأنظمة الأساسية المالية للدولة أو مجتمع السكان بما في ذلك البنية التحتية الخضراء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية اللوجستية وغيرها (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2014، ص7).

2/ أهمية البنية التحتية

تتمثل أهمية البنية التحتية في أثرها على الاقتصاد، وذلك بقدرتها على تحقيق نمو اقتصادي على المستوى العام والخاص من خلال جذب الاستثمارات وزيادة فرص العمل، كما أنها تعمل على تحقيق توزيع عادل للموارد والثروات بين المناطق والمستخدمين، كذلك تضمن تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمارات الحكومية، وبالتالي فإن ذلك كله ينعكس بصورة كبيرة وواضحة على الاستقرار الاقتصادي. وعليه يمكن توضيح أهمية البنية التحتية فيمايلي:

1 - تحقيق النمو الاقتصادي.

2 - تساهم في حل مشكلة البطالة من خلال إيجاد فرص عمل جديدة.

3 - تعمل على جذب الاستثمارات من خلال خلق بيئة مناسبة للاستثمار وإقامة المشاريع.

4 - تعمل على توسيع شبكات النقل والتوزيع من أجل تسهيل الأعمال.

5 - تعد مؤشر لقياس مدى نجاح الدول.

كذلك توضح دراسات البنك الدولي أن مشاريع البنية التحتية قادرة على توفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، حيث يقدر البنك الدولي أن استثمار مليار دولار في مشروعات البنية التحتية يمكن أن يولد في المتوسط 110 ألف فرصة عمل ذات

صلة بتلك المشروعات في الدول المستوردة للنفط، وحوالي 26 ألف فرصة عمل في دول مجلس التعاون الخليجي، و 49 ألف فرصة عمل في الدول النامية المصدرة للنفط (رشيد، و كريمة، 2018، ص 20). وبالتالي فإن البنية التحتية تعتبر من المقومات الرئيسية للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أنها تعتبر عامل رئيسي في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومحرك أساسي للتنمية الاقتصادية.

3/ أثر البنية التحتية على الاقتصاد

تعد البنية التحتية من أهم المقومات الرئيسية لجميع أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أنها تعتبر عامل رئيسي في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومحرك أساسي للتنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن للمجتمع في حالة عدم وجود بنية تحتية تحقيق النمو والتطور والرفاهية، فالبنية التحتية أثرت وبشكل كبير على جميع اقتصاديات دول العالم، فوجد أنها قد ساهمت في دعم كافة القطاعات الاقتصادية من خلال الكثير من المشاريع التشغيلية والتفزيونية، كما أدت البنية التحتية إلى إيجاد وخلق فرص عمل لكافة أفراد المجتمع، بالإضافة لمساهمتها في تقليل الإنفاق العام، خاصة عندما تم إنشاء الطرق التي ساعدت على انسياب حركة وسائل النقل والمواصلات بسرعة عالية وبطريقة صحيحة، كما أن إنشاء خطوط السكك الحديدية ساهم في الربط بين المدن، بالإضافة لتقليل نفقات النقل والمواصلات.

كذلك فإن للبنية التحتية دوراً هاماً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وذلك من خلال زيادة إنتاجية رأس المال وفعاليتها، ونسبة لما تتميز به مشروعات البنية التحتية بأنها مشاريع ذات أحجام كبيرة فإنها تحتاج لرؤوس أموال كبيرة لتنفيذها وبالتالي فإنه عادة ما تتسم هذه المشاريع بالمخاطرة، كذلك تكون فترة استرداد رؤوس الأموال طويلة، مما يجعل هذه المشروعات غير جاذبة للقطاع الخاص، وهنا نجد أن البنية التحتية لها القدرة على توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية لتنفيذها(خضر 2003، ص 12).

كذلك فإن الإنفاق الحكومي للدول على مشروعات البنية التحتية يمثل أداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تفعيل الحوافز الاقتصادية لعمليات التنمية، إضافة لترشيد استغلال الموارد الاقتصادية، وكذلك رفع مستوى اقتصاد تلك الدول وتحسين معيشة مواطنيها، حيث يتم ذلك من خلال قيام مشروعات البنية التحتية بتزويد المشروعات الإنتاجية بالخدمات التي تحتاجها (صالح، 2012، ص 30).

ثالثاً: تجارب بعض الدول في استخدام التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع البنية التحتية

هناك العديد من التجارب لبعض دول العالم في استخدام التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع البنية التحتية وذلك من خلال إصدار الصكوك الإسلامية والتي أصبحت من أسرع الأدوات نمواً في سوق التمويل الإسلامي، حيث تعد الصكوك الإسلامية أداة متميزة في توفير حلولاً تمويلية متنوعة لكل الفئات التي ترغب في التعامل بالمعاملات المالية الإسلامية. وبالتالي فالصكوك الإسلامية تعتبر أحد منتجات الهندسة المالية الإسلامية الهامة التي شهدت انتشاراً واسعاً خلال فترة قصيرة، وقد أثبتت الصكوك الإسلامية قدرتها على تمويل مشاريع البنية التحتية في غالبية دول العالم التي استخدمتها في التمويل، ومن بين تجارب تلك الدول مايلي

- تجربة ماليزيا

تعد ماليزيا أكبر سوق للصكوك الإسلامية، وتخضع الصكوك الإسلامية الحكومية لرقابة البنك المركزي الماليزي، وقد ساهمت الصكوك الإسلامية في ماليزيا بقدر كبير في إنشاء وتطوير البنية التحتية، فقد تم في سنة 2003م إصدار صكوك إسلامية (صكوك استصناع) بمبلغ 6.5 بليون رينجيت ماليزي، والتي أصدرتها شركة Bhd Sdn Power SKS، ويعتبر هذا الإصدار هو أكبر إصدار للتمويل الإسلامي في ماليزيا، حيث يمثل ما نسبته 46.5% من إجمالي الصكوك الصادرة في ذلك العام، كما تم في سنة 2003م إصدار أول صكوك إسلامية على أساس عقد الإجارة بمبلغ 160 مليون رينجيت ماليزي، حيث أصدرت تلك الصكوك شركة انكرس المحدودة (سمور، 2007، ص 160 - 162).

كذلك يعد انشاء المطار الرئيسي بكوالمبور من أشهر المشروعات التي تم تنفيذها بالصكوك الإسلامية في ماليزيا، كذلك تم استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل شركات النفط والغاز، كما قامت شركة شل وشركة بتروناس الحكومية، بتمويل شركة بروجيك ليهورايا أوتارا سيلتان بيرهاد بالصكوك الإسلامية بمبلغ 9.734 مليار دولار أمريكي لتمويل إنشاء الطرق السريعة، وبالتالي فقد نجحت ماليزيا في تنفيذ الكثير من المشروعات العملاقة في فترة زمنية قصيرة للغاية مما جعل البعض يطلقون عليها المعجزة الماليزية (قوريش، و بدروني، 2012، ص 110)

- تجربة إندونيسيا

بدأت إندونيسيا تجربتها في إصدار الصكوك الإسلامية عام 2002م، حيث قامت شركة (PT Indosat Tbk) الإندونيسية بإصدار صكاً استناداً على مبدأ صكوك المضاربة بقيمه 19 مليون دولار أمريكي، لاستخدامه في تمويل مشروعات البنية التحتية في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، ثم توالى بعد ذلك إصدار الصكوك في إندونيسيا ليصل عددها إلى 98 صك قيمتهم الإجمالية تعادل 13 مليار دولار أمريكي، حيث يمثل هذا المبلغ 2% من إجمالي قيمة الصكوك المصدرة في العالم (بونقاب، و لزهارى، 2017، ص 17).

- تجربة باكستان

قامت باكستان بإصدار صكوك بما قيمته 20,5 مليون دولار لاستخدامها في تمويل مشاريع البنية التحتية في قطاعات الطاقة المتجددة (عثماني، و مناصرية، 2017، ص 384).

- تجربة تركيا

تعد تركيا من أوائل الدول الإسلامية التي قامت بإصدار صكوك الاستثمار، حيث قامت في سنة 1984م بإصدار صكوك مشاركة بمبلغ 200 مليون دولار لتمويل بناء جسر معلق على مضيق البسفور (جسر محمد الفاتح) (الحنيطي، 2013، ص 51).

- تجربة البحرين

تتميز البحرين بأنها مركزاً مالياً إسلامياً عالمياً، بالإضافة إلى أنها تحتضن مقر السوق المالية الإسلامية الدولية، فقد قامت مؤسسة نقد البحرين في سنة 2001م بإصدار صكوك إجارة وعددها عشرة إصدارات بلغ مجموعها 750 مليون دولار، كما تم إصدار صكوك سلم بمبلغ 25 مليون دولار (المأحي، 2004، ص 33).

- تجربة الإمارات

قامت حكومة دبي بتوقيع اتفاقية مع ستة بنوك إسلامية، حيث تم بموجب هذه الاتفاقية إصدار صكوك إجازة بمبلغ بليون دولار أمريكي، تم تغطيتها بالكامل لتمويل توسعة مطار دبي، كذلك فإن البنوك الإماراتية تدرس مدى إمكانية إصدار صكوك خضراء لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة (الحنيطي، 2010، ص 18).

- تجربة السودان

قامت حكومة السودان بإصدار صكوك استثمار حكومية(صرح)، وهي صكوك مالية تقوم على مبادئ الشرعية الإسلامية، حيث تم استخدام إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنية التحتية في مختلف مدن السودان، وقد بلغ إجمالي الموارد المحققة من إصدار صكوك (صرح) خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م وحتى عام 2012م ٢٧٤٢,٥٨ مليون جنيه سوداني، حيث تم توجيه ٢٨,٦٧% منها إلى قطاع الخدمات (مياه، صحة، تعليم)، وتوجيه ٢٣,٢٨% منها إلى مشاريع البنية الأساسية (مطار الخرطوم الجديد، الطرق ، النقل النهري، السكك الحديدية)، كذلك تم توجيه ٨,٣٧% منها إلى القطاعات الإنتاجية(الزراعة والري)، كما تم توجيه ١,٧٤% منها إلى قطاع المعلوماتية(الإذاعة والتلفزيون)، وتميزت صكوك صرح بأنها فقد حققت الاستقرار لبعض مدن السودان وخاصة المجتمعات الريفية، وذلك من خلال توفيرها الخدمات الأساسية لتلك المجتمعات والمتمثلة في حفر الآبار، وإنشاء وحدات صحية وتعليمية (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، 2015، ص6).

- تجربة نيجيريا

تعد نيجيريا أول دولة أفريقية تستخدم الصكوك الإسلامية لتمويل مشروعات البنية التحتية، حيث أصدرت ولاية أوسون النيجيرية تستخدم الصكوك الإسلامية لتمويل مشروعات البنية التحتية، صكوكاً بمبلغ ١٠مليار نايرا نيجيري، أي مايعادل ٦٢ مليار دولار أمريكي، وذلك لتمويل مشاريع إنشاء طرق وبناء وتشيد مدارس ابتدائية ومتوسطة (المركز المالي الدولي للمالية الإسلامية، 2015، ص 3).

- تجربة السنغال

تعد السنغال ثاني دولة أفريقية بعد نيجيريا في استخدامها للصكوك الإسلامية لتمويل مشروعات البنية التحتية، فقد أصدرت حكومة السنغال صكوك إجازة في سنة 2014م بمبلغ 100 مليار فرنك غرب أفريقي، أي مايعادل 200.5 مليون دولار أمريكي، لتمويل إنفاقها على الميزانية لتلك السنة التي أصدرت فيها الصكوك، وذلك من خلال استخدامها لإنشاء ثلاثة مباني حكومية كأصول أساسية لها (المركز المالي الدولي للمالية الإسلامية، 2015، ص 3).

- تجربة بريطانيا

منذ الثمانينيات بدت بريطانيا في استخدام التمويل الإسلامي، حيث تم أنشا أول بنك إسلامي في بريطانيا عام 1982 وهو بنك البركة الدولي، ومع بداية الألفية الثانية قامت حكومة بريطانيا بتطوير قوانين الخدمات المالية لجعلها تتوافق مع نمو التمويل الإسلامي في بريطانيا، حيث يقدر عدد المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة ضعف عدد المؤسسات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك فقد بلغت أصول تلك المؤسسات في نهاية عام 2014م بحوالي 4.5 مليار دولار أمريكي وبالتالي أصبحت بريطانيا أول دولة خارج العالم الإسلامي تصدر صكوكاً ذات سيادة، حيث أصدرت

الحكومة البريطانية في سنة 2014م صكوكاً إسلامية تقدر قيمتها بحوالي 200 مليون جنيه إسترليني، وقد تم بيع هذه الصكوك للمستثمرين المقيمين في المملكة المتحدة، وكذلك في المراكز الرئيسية للتمويل الإسلامي في كافة أنحاء العالم. ويعتبر سوق الصكوك الإسلامية هو المحرك الرئيسي لسوق التمويل الإسلامي في بريطانيا، كذلك تعتبر بورصة لندن هي المركز الرئيسي لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية، حيث بلغ عدد الصكوك التي تم تداولها في بورصة لندن سنة 2012م 37 صك بمقيمه 20 بليون دولار أمريكي (سمر، و بشونده، 2015، ص 18).

ومن خلال استعراضنا لتجارب الدول في استخدام التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع البنية التحتية نستج مايلي:

- أن التمويل الإسلامي أثبت قدرته ونجاحه في تمويل مشاريع البنية التحتية في جميع البلدان التي استخدمته لتمويل هذا النوع من المشروعات الهامة والحيوية.

- أن الصكوك الإسلامية والتي هي إحدى أهم صور التمويل الإسلامي والتي استخدمتها تلك الدول في تمويلها لمشاريع البنية التحتية وذلك نظراً لأهميتها في التنمية الاقتصادية، كما أن الصكوك الإسلامية تعد أداة متميزة في توفير حلولاً تمويلية متنوعة لكل الفئات التي ترغب في التعامل بالمعاملات المالية الإسلامية،

- تحتل ماليزيا الصدارة في إصدار الصكوك الإسلامية، حيث قامت بإصدار ما يقارب ثلثي الصكوك المصدر في العالم، وقد ساعدت تلك الإصدارات ماليزيا في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية.

- تعد التجربة السودانية من التجارب الرائدة في مجال التمويل الإسلامي من خلال استحداث أدوات تمويلية تعمل بكفاءة وفعالية لتوفير التمويل اللازم للدولة.

- إن استخدام التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع البنية التحتية لم يعد قاصرة على الدول العربية والإسلامية بل قد تعدها إلى دول غير عربية وغير إسلامية، فمن خلال عرض التجربة البريطانية أتضح أن بريطانيا أول دولة خارج العالم الإسلامي تقوم بإصدار صكوكاً إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الإطار التطبيقي للدراسة

أولاً: تمويل البنية التحتية على المستوى العالمي

أوضح تقرير للبنك الدولي أنه توجد فجوة كبيرة بين الاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تسهم في نمو الاقتصاد لكل دول العالم وبين قدرة القطاع العام على توفير المبالغ اللازمة لتنفيذ تلك المشاريع، وقد بين نفس التقرير أن الطلب على مشاريع البنية التحتية في العالم قد يتعدى 1% من الناتج القومي العالمي (البنك الدولي، 2010، ص 47).

ووفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2006م / 2007م في تقريرها عن البنية التحتية حتى عام 2030م فقد قدرت المنظمة أن الاحتياجات التمويلية لتلبية الطلب العالمي على البنية التحتية من عام 2007م حتى عام 2030م على مستوى العالم تقدر بحوالي 53 تريليون دولار تقريباً أي ما يعادل 2.5% سنوياً من إجمالي الناتج المحلي العالمي حتى سنة 2030م.

كذلك فقد أوضح تقرير احتياجات البنية التحتية لقطاع النقل الاستراتيجي حتى سنة 2030م الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2006م / 2007م أن الاحتياجات الاستثمارية للبنية التحتية العالمية لقطاع النقل الاستراتيجي على المستوى العالمي للفترة (2009م - 2015م) تقدر بمبلغ 2.450 بليون دولار، بينما تقدر الاحتياجات للفترة (2015م - 2030م) بمبلغ 8.29 بليون دولار (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007، ص 10).

والجدول (1) يوضح توزيع الاحتياجات الاستثمارية لكل قطاع من قطاع النقل الاستراتيجي على المستوى العالمي خلال الفترة (2009م - 2030م) وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2006م / 2007م عن احتياجات البنية التحتية لقطاع النقل الاستراتيجي حتى سنة 2030م.

جدول (1) الاحتياجات الاستثمارية لمشاريع البنية التحتية لقطاع النقل الاستراتيجي على المستوى العالمي للفترة (2009م - 2030م)					
(بليون دولار)					
المبلغ الإجمالي للاستثمارات		المعدل السنوي للاستثمارات		البيان	
الفترة	الفترة	الفترة	الفترة	الفترة	مرافق البنية التحتية: (قطاع النقل الاستراتيجي)
2009م	2015م	2009م	2015م	2009م	
2030م	2030م	2015م	2030م	2015م	
2.200	١,٨٠٠	400	١٢٠	70	الإنفاق الرأسمالي على المطارات
830	0.630	200	٤٠	33	الإنفاق الرأسمالي على الموانئ
5.000	٤,٠٦٠	920	٢٧٠	130	إنشاء السكك الحديدية ويشمل الصيانة
3.255	١,٨٠٠	930	١٥٥	155	نقل وتوزيع النفط والغاز
11.285	8.29	2.450	585	388	الإجمالي

المصدر: تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2006م / 2007م في تقريرها عن البنية التحتية حتى عام 2030م.

يلاحظ من الجدول (1) أن المبلغ الإجمالي للاستثمارات المقدرة للبنية التحتية العالمية لقطاع النقل الاستراتيجي على المستوى العالمي للفترة (2009م - 2015م) تقدر بمبلغ 2.450 بليون دولار، وتعد حصة قطاع نقل وتوزيع النفط والغاز في المرتبة الأولى حيث تبلغ 930 بليون دولار، بينما يأتي قطاع إنشاء السكك الحديدية ويشمل الصيانة المرتبة الثانية حيث تبلغ حصته 920 بليون دولار، أما الإنفاق الرأسمالي على المطارات فيأتي في المرتبة الثالثة حيث تبلغ حصته 400 بليون دولار، ويأتي الإنفاق الرأسمالي على الموانئ في المرتبة الرابعة والأخيرة حيث تبلغ حصته 200 بليون دولار.

كذلك يبين الجدول (1) أن المبلغ الإجمالي للاستثمارات المقدرة للبنية التحتية العالمية لقطاع النقل الاستراتيجي على المستوى العالمي للفترة (2015م - 2030م) تقدر بمبلغ 8.29 بليون دولار، وتعد حصة قطاع إنشاء السكك الحديدية وصيانتها المرتبة الأولى حيث تبلغ حصته ٤,٠٦٠ بليون دولار، بينما يأتي في المرتبة الثانية كلا من الإنفاق الرأسمالي على المطارات وقطاع نقل وتوزيع النفط والغاز حيث تبلغ حصته 1.800 بليون دولار، ثم يأتي الإنفاق الرأسمالي على الموانئ في المرتبة الرابعة والأخيرة حيث تبلغ حصته 0.630 بليون دولار.

أما في دول مجلس التعاون الخليجي فقد أوضحت دراسة لسلطة مركز دبي المالي العالمي بدولة الامارات، أن حجم التمويل المطلوب لمشاريع البنية التحتية في دول المجلس يبلغ حوالي 2 تريليون دولار حتى عام 2020م، كذلك فقد بينت الدراسة أن استثمارات التمويل الإسلامي المخصصة لمشاريع البنية التحتية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لم تتجاوز 22% من إجمالي قيمة الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المنطقة والبالغة 40 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك فقد

أوضحت الدراسة أن حصة هذه المشاريع لم تتجاوز 11% من إجمالي القيمة الإجمالية للصكوك المطروحة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2008م والتي بلغت 9.14 مليار دولار (أحمد، 2007 ، ص 12).

ثانياً: تمويل البنية التحتية في المملكة العربية السعودية

1/ واقع البنية التحتية في الخطط التنموية للمملكة العربية السعودية

منذ بداية قيام التخطيط للتنمية في المملكة العربية السعودية، أعطت الدولة مشاريع البنية التحتية (التجهيزات الأساسية) والمتمثلة في الكهرباء، والنقل، والطرق، والصحة، والتعليم وتنمية الموارد الطبيعية كالمياه والنفط والغاز، وغيرها، أولوية خاصة في جميع الخطط التنموية منذ الخطة الأولى للتنمية في عام 1970م وحتى الخطة العاشرة والتي تنتهي في عام 2019م، والجدول (2) يوضح إجمالي الإنفاق الحكومي الفعلي لقطاعات التنمية في كل الخطط التنموية، كما يوضح الجدول نصيب ما أنفق على مشاريع البنية التحتية (التجهيزات الأساسية)، ونسبته إلى إجمالي الإنفاق الحكومي الفعلي لقطاعات التنمية.

جدول (2) الإنفاق الحكومي على مشاريع التجهيزات الأساسية خلال الخطط التنموية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970م - 2019م) (مليون ريال *)			
الخطط التنموية	إجمالي النفقات الفعلية لقطاعات التنمية	الإنفاق الفعلي على مشاريع التجهيزات الأساسية (**)	نسبة الإنفاق الفعلي على مشاريع التجهيزات الأساسية من إجمالي المخصص لقطاعات التنمية (%)
الأولى (1970م - 1974م)	34.2	14.2	41.3%
الثانية (1975م - 1979م)	347.1	171.5	49.3%
الثالثة (1980م - 1984م)	625.4	256.7	41.1%
الرابعة (1985م - 1989م)	348.7	100.2	28.9%
الخامسة (1990م - 1994م)	340.8	74.3	21.8%
السادسة (1995م - 1999م)	420.3	68.2	16.2%
السابعة (2000م - 2004م)	485.4	61.3	12.6%
الثامنة (2005م - 2009م)	863.7	122.1	14.2%
التاسعة (2010م - 2014م)	1997.8	385.1	19.3%
العاشرة (2015م - 2019م)	2336.1 (مستهدف)	664.2 (مستهدف)	28.4%

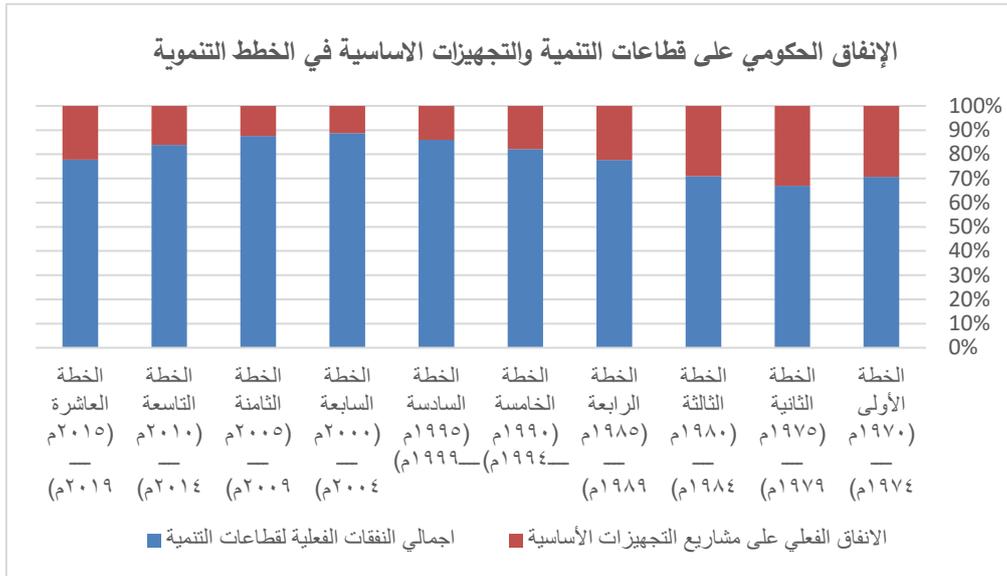
(*) سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي يعادل 0.27 تقريباً.

(**) مشاريع التجهيزات الأساسية: تمثل مشاريع البنية التحتية.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى تقرير منجزات خطط التنمية للمملكة العربية السعودية حقائق وأرقام، وتقرير وثيقة خطة التنمية العاشرة (1437هـ - 1441هـ)، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

يلاحظ من الجدول (2) أن إجمالي المبلغ الفعلي المنفق على قطاع التجهيزات الأساسية في خطة التنمية الأولى (1970م - 1974م) بلغ 14.2 مليار ريال من إجمالي قيمة الإنفاق الفعلي لقطاعات التنمية البالغ 4.2 مليار ريال أي ما يعادل 41,3%، أما في خطة التنمية الثانية (1975م - 1979م) فيلاحظ أن إجمالي المبلغ الفعلي المنفق على قطاع التجهيزات الأساسية قد ارتفع عن ما كان عليه في خطة التنمية الأولى حيث بلغ 171.5 مليار ريال من إجمالي قيمة الإنفاق الفعلي لقطاعات التنمية البالغ 347.1 مليار ريال أي ما يعادل 49,3%، كما يلاحظ استمرار ارتفاع إجمالي المبلغ الفعلي المنفق على قطاع التجهيزات الأساسية في خطة التنمية الثالثة (1980م - 1984م) حيث بلغ 256.7 مليار ريال من إجمالي قيمة الإنفاق الفعلي لقطاعات التنمية البالغ 625.4 مليار ريال أي ما يعادل 41,1%، ومن خلال بيانات الجدول يلاحظ انخفاض إجمالي المبالغ الفعلية المنفقة على قطاع التجهيزات الأساسية بشكل مستمر خلال خطط التنمية الرابعة (1985م - 1989م) و الخامسة (1990م - 1994م) والسادسة (1995م - 1999م) و السابعة (2000م - 2004م)، حيث انخفض في خطة التنمية الرابعة (1985م - 1989م) إلى 100.2 مليار ريال من إجمالي قيمة الإنفاق الفعلي لقطاعات التنمية البالغ 348.7 مليار ريال أي ما يعادل 28,9%، واستمر في الانخفاض في خطة التنمية الخامسة (1990م - 1994م) إلى 74.3 مليار ريال من إجمالي قيمة الإنفاق الفعلي لقطاعات التنمية البالغ 340.8 مليار ريال أي ما يعادل 21,8%، ثم واصل انخفاضه في خطة التنمية السادسة (1995م - 1999م) ليصل إلى 68.2 مليار ريال من إجمالي قيمة الإنفاق الفعلي لقطاعات التنمية البالغ 420.3 مليار ريال أي ما يعادل 16,2%، أما في خطة التنمية السابعة (2000م - 2004م) فقد وصل إلى أدنى مستوى له حيث أنخفض إلى 61.3 مليار ريال من إجمالي قيمة الإنفاق الفعلي لقطاعات التنمية البالغ 485.4 مليار ريال أي ما يعادل 12,6%، ويرجع السبب لانخفاض المبالغ المنفقة على قطاع التجهيزات الأساسية في تلك الخطط إلى تراجع الإيرادات النفطية بسبب عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية في تلك السنوات متأثراً بالأوضاع الإقليمية والدولية، إضافة لقيام الدولة بجهود كبيرة لترشيد الإنفاق الحكومي، ثم عاد إجمالي المبالغ الفعلية المنفقة على قطاع التجهيزات الأساسية للارتفاع وبشكل مستمر خلال خطط التنمية الثامنة (2005م - 2009م) والتاسعة (2010م - 2014م)، حيث ارتفع إجمالي المبلغ الفعلي المنفق على قطاع التجهيزات الأساسية في خطة التنمية الثامنة (2005م - 2009م) ليصل إلى 122.1 مليار ريال من إجمالي قيمة الإنفاق الفعلي لقطاعات التنمية البالغ 863.7 مليار ريال أي ما يعادل 14,2%، ثم واصل ارتفاعه في خطة التنمية التاسعة (2010م - 2014م) ليصل إلى 385.1 مليار ريال من إجمالي قيمة الإنفاق الفعلي لقطاعات التنمية البالغ 1997.8 مليار ريال أي ما يعادل 19.3%، كذلك يلاحظ ارتفاع إجمالي المبلغ المستهدف إنفاقه على قطاع التجهيزات الأساسية في خطة التنمية العاشرة (2015م - 2019م) حيث يبلغ خلال الخطة 664.2 مليار ريال من إجمالي المبلغ المستهدف إنفاقه على قطاعات التنمية والذي يبلغ 2336.1 مليار ريال أي ما يعادل 28.4%.

الشكل (1)



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (2)

كذلك نلاحظ أن الرسم البياني في الشكل (1) يبين إجمالي الإنفاق الحكومي الفعلي على قطاعات التنمية ومشاريع التجهيزات الأساسية في الخطط التنموية التسعة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970م - 2014م)، بالإضافة لذلك يبين الرسم البياني الإنفاق الحكومي المستهدف على قطاعات التنمية ومشاريع التجهيزات الأساسية في خطة التنمية العاشرة (2015م - 2019م).

2/ التمويل الإسلامي لمشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية

يعتبر تمويل مشروعات البنية التحتية الداعم الرئيس للتنمية في المملكة العربية السعودية كما هو الحال في جميع الدول المتقدمة والنامية في أنحاء العالم، وذلك لما تمثله مشروعات البنية التحتية من أهمية حقيقية وكبيرة لاقتصاد المملكة العربية السعودية، وهنا تبرز أهمية الدور الذي يقوم به التمويل الإسلامي في تمويل مشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية عن طريق إسهامه ودعمه المباشر لمشروعات البنية التحتية على اختلاف أنواعها وأغراضها، وذلك عن طريق صيغ وأدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، والتي تعد من أهم وسائله لتمويل البنية التحتية، حيث قدرة هذه الصيغ والأدوات على استيعاب التمويلات الضخمة، كما أن هذه الصيغ والأساليب تتيح الفرصة لمشاركة عدد من الجهات في هذه التمويلات، وحيث أن مشروعات البنية التحتية الضخمة تحتاج لتمويلات ضخمة، فقد قامت عدد من الدول ومن بينها المملكة العربية السعودية بالاعتماد على التمويل الإسلامي لمشروعات البنية التحتية.

أ) مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل البنية التحتية

تعد المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية أحد أهم الموارد لدعم القطاعات الحكومية ومشروعات البنية التحتية، فقد قامت المصارف الإسلامية بتمويل عدد من مشروعات البنية التحتية المختلفة، وذلك من خلال مجموعة من الصيغ والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه المشروعات في قطاعات الغاز والكهرباء، والنقل والتخزين، والصحة، كما يتبين ذلك في الجدول (3) الذي يوضح تمويل المصارف الإسلامية لتلك القطاعات خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م.

جدول (3) مساهمة المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية في تمويل بعض مشروعات البنية التحتية خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م. (مليون ريال *)			
قطاع الصحة	قطاع النقل والتخزين	قطاع الغاز والكهرباء	السنة / القطاع
40.5	8007.9	5647.9	الربع الأول(2015م)
47.1	8020.4	4810.7	الربع الثاني(2015م)
33.1	8140.9	5753.0	الربع الثالث(2015م)
40.8	7279.0	5977.2	الربع الرابع(2015م)
160.5	31448.2	22188.8	- إجمالي التمويل في عام (2015م)
60.2	7597.7	5898.8	الربع الأول(2016م)
58.7	8350.7	7406.5	الربع الثاني(2016م)
57.0	6830.6	7920.8	الربع الثالث(2016م)
61.9	7528.1	7676.2	الربع الرابع(2016م)
237.8	30307.1	28902.3	- إجمالي التمويل في عام (2016م)
58.6	7803.0	8305.5	الربع الأول(2017م)
53.9	10125.8	9816.7	الربع الثاني(2017م)
46.8	9808.0	11016.9	الربع الثالث(2017م)
50.4	9707.0	12251.2	الربع الرابع(2017م)
209.7	37443.8	41390.3	- إجمالي التمويل في عام (2017م)
608.0	99199.1	92481.4	- إجمالي التمويل في جميع السنوات لكل قطاع
	192288.5		- إجمالي التمويل في جميع السنوات لجميع القطاعات

(*) سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي يعادل 0.27 تقريبا.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المؤشرات المالية الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية على الرابط

الإلكتروني: https://www.ifsb.org/psifi_03.php

يتبين من الجدول (3) أن إجمالي تمويل المصارف الإسلامية لقطاعات الغاز والكهرباء، والنقل والتخزين، والصحة خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م بلغ 192288.5 مليون ريال، وقد توزعت على قطاعات الغاز والكهرباء، والنقل والتخزين، والصحة، على النحو التالي:

- قطاع الغاز والكهرباء:

بلغ إجمالي تمويل قطاع الغاز والكهرباء خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م 92481.4 مليون ريال، وقد توزع هذا المبلغ على تلك الأعوام كمايلي:

بلغ إجمالي التمويل في عام 2015م 22188.8 مليون ريال، وهذا المبلغ يمثل حوالي 28% من التمويل الحكومي المخصص لهذا القطاع لعام 2015م، أما في عام 2016م فقد بلغ إجمالي التمويل 28902.3 مليون ريال، وهذا المبلغ يمثل حوالي

48% من التمويل الحكومي المخصص لهذا القطاع لعام 2016م، كذلك فقد بلغ إجمالي التمويل في عام 2017م 1390.3 مليون ريال، وهذا المبلغ يمثل حوالي 87% من التمويل الحكومي المخصص لهذا القطاع لعام 2017م - قطاع النقل والتخزين

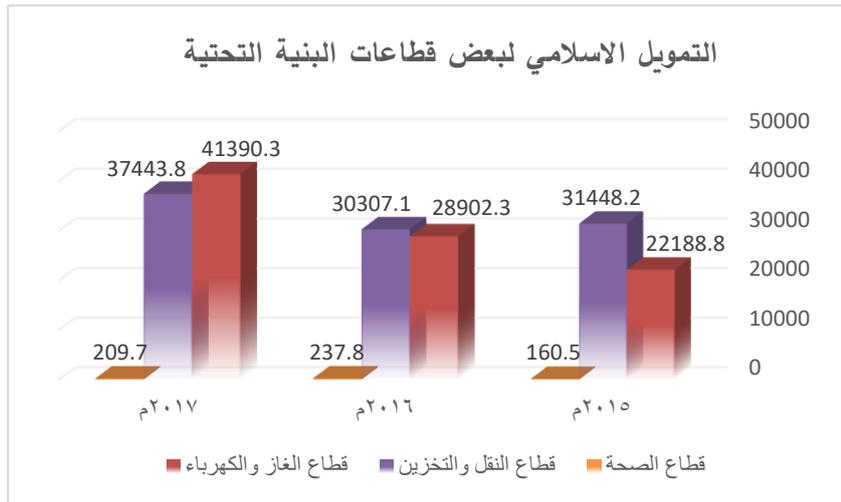
بلغ إجمالي تمويل قطاع النقل والتخزين خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م 99199.1 مليون ريال، وقد توزع هذا المبلغ على تلك الأعوام كمايلي:

بلغ إجمالي التمويل في عام 2015م 31448.2 مليون ريال، وهذا المبلغ يمثل حوالي 50% من التمويل الحكومي المخصص لهذا القطاع لعام 2015م، أما في عام 2016م فقد بلغ إجمالي التمويل 30307.1 مليون ريال، وهذا المبلغ يمثل حوالي 89.4% من التمويل الحكومي المخصص لهذا القطاع لعام 2016م، كذلك فقد بلغ إجمالي التمويل في عام 2017م 37443.8 مليون ريال، وهذا المبلغ يمثل حوالي 71.8% من التمويل الحكومي المخصص لهذا القطاع لعام 2017م. - قطاع الصحة

بلغ إجمالي تمويل قطاع الصحة خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م 608.0 مليون ريال، وقد توزع هذا المبلغ على تلك الأعوام كمايلي:

بلغ إجمالي التمويل في عام 2015م 160.5 مليون ريال، وهذا المبلغ يمثل حوالي 50% من التمويل الحكومي المخصص لهذا القطاع لعام 2015م، أما في عام 2016م فقد بلغ إجمالي التمويل 237.8 مليون ريال، وهذا المبلغ يمثل حوالي 89.4% من التمويل الحكومي المخصص لهذا القطاع لعام 2016م، كذلك فقد بلغ إجمالي التمويل في عام 2017م 209.7 مليون ريال، وهذا المبلغ يمثل حوالي 71.8% من التمويل الحكومي المخصص لهذا القطاع لعام 2017م.

الشكل (2)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (3)

ويوضح الرسم البياني في الشكل (2) إجمالي تمويل المصارف الإسلامية لقطاعات الغاز والكهرباء، والنقل والتخزين، والصحة في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م، حيث يلاحظ من الرسم البياني أن قطاع النقل والتخزين في عام 2015م أحتل المرتبة الأولى من إجمالي تمويل المصارف الإسلامية الموجه لمشروعات البنية التحتية، يليه قطاع الغاز

والكهرباء، ثم قطاع الصحة، أما في عام 2016م فيلاحظ أن قطاع الغاز والكهرباء أحتل المرتبة الأولى، يليه قطاع النقل والتخزين، ثم قطاع الصحة، ويلاحظ أيضا أن قطاع الغاز والكهرباء في عام 2017م أحتل المرتبة الأولى، يليه قطاع النقل والتخزين، ثم قطاع الصحة.

ب) الصيغ والعقود المستخدمة للتمويل الإسلامي في تمويل مشروعات البنية التحتية
استخدمت المصارف الإسلامية في تمويلها لمشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م، مجموعة من الصيغ والعقود والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد تمثلت في صيغ وعقود المرابحة، والاجارة، والتورق، والجدول (4) يبين تلك الصيغ والعقود المستخدمة في تمويل مشروعات البنية التحتية خلال تلك الأعوام على النحو التالي:

جدول (4) الصيغ والعقود المستخدمة في التمويل الإسلامي لتمويل مشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية			
خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م.			
(مليون ريال *)			
التورق	الاجارة	المرابحة	السنة / الصيغ
553.6	610.4	479.1	الربع الأول(2015م)
1127.0	1208.9	999.9	الربع الثاني(2015م)
1726.1	1835.8	1404.4	الربع الثالث(2015م)
2384.0	2430.9	1874.0	الربع الرابع(2015م)
5790.7	6086.0	4757.4	- اجمالي التمويل في عام (2015م)
723.6	689.8	552.8	الربع الأول(2016م)
1485.9	1409.2	1711.3	الربع الثاني(2016م)
2345.8	2186.0	1965.2	الربع الثالث(2016م)
3305.8	3004.6	2755.4	الربع الرابع(2016م)
7861.1	7289.6	6984.7	- اجمالي التمويل في عام (2016م)
857.0	794.6	814.5	الربع الأول(2017م)
1730.2	1599.7	1639.7	الربع الثاني(2017م)
2620.8	2372.8	2536.8	الربع الثالث(2017م)
3533.6	3384.2	3313.5	الربع الرابع(2017م)
8741.6	8151.3	8304.5	- اجمالي التمويل في عام (2017م)
22393.4	21526.9	20046.6	- اجمالي التمويل في جميع السنوات لكل صيغة
	63966.9		- اجمالي التمويل في جميع السنوات لجميع الصيغ

(*) سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي يعادل 0.27 تقريبا.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المؤشرات المالية الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية للأعوام من 2015م وحتى عام 2017م على الرابط الإلكتروني: https://www.ifsb.org/psifi_03.php

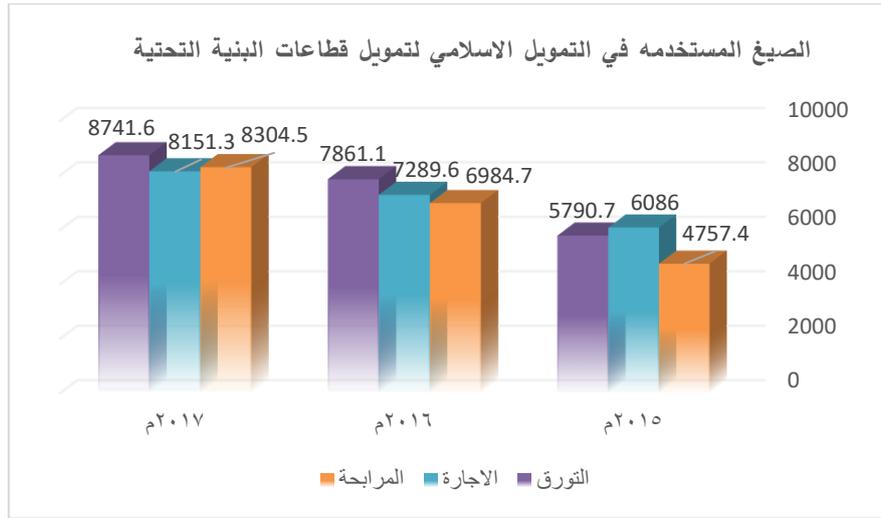
يتبين من الجدول (4) أن المصارف الإسلامية استخدمت في تمويلها لمشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م، ثلاثة صيغ وعقود إسلامية وهي المرابحة والاجارة والتورق، حيث بلغ إجمالي التمويل بالصيغ الثلاثة خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م بلغ 63966.9 مليون ريال موزعة كمايلي:

- بلغ إجمالي التمويل بصيغة المرابحة خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م 20046.6 مليون ريال، أي ما يعادل 31.3% من إجمالي التمويل بالصيغ الثلاثة خلال تلك الأعوام، وقد تم التمويل بهذه الصيغة خلال عام 2015م بمبلغ 4757.4 مليون ريال، ويمثل هذا المبلغ 23.7% من إجمالي التمويل بصيغة المرابحة، أما في عام 2016م فقد تم التمويل بهذه الصيغة بمبلغ 6984.7 مليون ريال، حيث يمثل هذا المبلغ 34.8% من إجمالي التمويل بصيغة المرابحة، وفي عام 2017م تم التمويل بهذه الصيغة بمبلغ 8304.5 مليون ريال، أي أنه يمثل 41.5% من إجمالي التمويل بصيغة المرابحة

- كذلك تم التمويل باستخدام عقود بصيغة إجارة منتهية بالتمليك، حيث بلغ إجمالي التمويل بهذه الصيغة خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م 21526.9 مليون ريال، أي ما يعادل 33.7% من إجمالي التمويل بالصيغ الثلاثة خلال تلك الأعوام، وقد تم التمويل بهذه الصيغة خلال عام 2015م بمبلغ 6086 مليون ريال، ويمثل هذا المبلغ 28.3% من إجمالي التمويل بهذه الصيغة، أما في عام 2016م فقد تم التمويل بهذه الصيغة بمبلغ 7289.6 مليون ريال، حيث يمثل هذا المبلغ 33.9% من إجمالي التمويل بهذه الصيغة، وفي عام 2017م تم التمويل بهذه الصيغة بمبلغ 8151.3 مليون ريال، أي أنه يمثل 37.9% من إجمالي التمويل بهذه الصيغة.

- كذلك فقد بلغ إجمالي التمويل بصيغة التورق خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م 22393.4 مليون ريال، أي ما يعادل 35% من إجمالي التمويل بالصيغ الثلاثة خلال تلك الأعوام، وقد تم التمويل بهذه الصيغة خلال عام 2015م بمبلغ 5790.7 مليون ريال، ويمثل هذا المبلغ 25.9% من إجمالي التمويل بهذه الصيغة، أما في عام 2016م فقد تم التمويل بهذه الصيغة بمبلغ 7861.1 مليون ريال، حيث يمثل هذا المبلغ 35.1% من إجمالي التمويل بهذه الصيغة، وفي عام 2017م تم التمويل بهذه الصيغة بمبلغ 8741.6 مليون ريال، أي أنه يمثل 39% من إجمالي التمويل بهذه الصيغة.

الشكل (3)



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (4)

ويوضح الرسم البياني في الشكل (3) الصيغ والعقود الإسلامية التي استخدمتها المصارف الإسلامية في تمويلها لمشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام من 2015م وحتى عام 2017م، وهي المرابحة والاجارة والتورق، ويلاحظ من الرسم أن المصارف الإسلامية استخدمت في تمويلها لمشروعات البنية التحتية صيغة الاجارة بنسبة 33.7% من إجمالي التمويل بالصيغ الثلاثة، كما تم استخدام صيغة المرابحة بنسبة 31.3% من إجمالي التمويل بالصيغ الثلاثة، أما صيغة التورق فقد تم استخدامها بنسبة 35% من إجمالي التمويل بالصيغ الثلاثة.

ج) الصكوك الإسلامية

تعد المملكة العربية السعودية الدولة المصدرة لأكثر عدد من الصكوك الإسلامية، وذلك لما للصكوك الإسلامية من أهمية كبيرة، حيث تعد من أهم أدوات التمويل الإسلامي، فمن خلالها يتم الحصول على التمويل المطلوب دون الحاجة للاقتراض، وبالتالي تتجنب الجهات المصدرة للصكوك الآثار السلبية والاقتصادية المترتبة على الاقتراض الخارجي.

وتهتم المملكة العربية السعودية بإصدار الصكوك الإسلامية باعتبارها صيغة جديدة من صيغ التمويل بجانب الصيغ الموجودة حالياً، حيث تعتبر الصكوك الإسلامية أداة لتنويع مصادر الدخل والحصول على التمويل اللازم لسد العجز والمساهمة في إصلاح الوضع الاقتصادي عن طريق المشاريع القومية الكبرى، كذلك فإن الصكوك الإسلامية تعمل على المساهمة في تجميع الأموال لتمويل المشروعات الاستثمارية والحصول على السيولة اللازمة.

ونظراً لاهتمام المملكة العربية السعودية بإصدار الصكوك الإسلامية فقد قامت وزارة المالية ممثلة في مكتب إدارة الدين العام في 20/7/2017م بإنشاء (برنامج الصكوك بالريال السعودي غير محدد المدة أو القيمة)، حيث ستقوم الوزارة من خلاله بإصدار الصكوك من وقت لآخر وطرحها على المستثمرين (وزارة المالية، برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي)، ففي النصف الأول من عام 2017م قامت المملكة العربية السعودية بإصدار أول صكوك مقومة بالدولار الأمريكي بمبلغ 9 مليارات دولار أمريكي، حيث يعد هذا الإصدار هو الإصدار الأضخم على الإطلاق لسندات إسلامية، وأكبر عملية بيع لسندات أسواق ناشئة خلال عام 2017م، وقد بلغت طلبات الاكتتاب في هذه الصكوك 33 مليار دولار أمريكي (وزارة المالية، مكتب إدارة الدين العام)، كذلك فقد أصدرت المملكة في شهر يوليو من النصف الثاني من عام 2017م أول إصدارها المحلي تحت برنامج إصدار الصكوك بالريال

السعودي بمبلغ إجمالي 17 مليار ريال سعودي، ثم توالى إصدار الصكوك من خلال برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي، والجدول (5) يوضح تلك الصكوك المحلية التي تم إصدارها تحت برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي كمايلي:

جدول (5) إصدارات المملكة العربية السعودية للصكوك المحلية تحت برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي خلال عامي 2017م و2018م (مليار ريال *)											
الشريحة الثالثة			الشريحة الثانية			الشريحة الأولى			نسبة تغطيته %	إجمالي قيمة الصك	تاريخ الإصدار / تفاصيل الاصدار
تاريخ الاستحقاق	العائد %	قيمة الشريحة المصدرة	تاريخ الاستحقاق	العائد %	قيمة الشريحة المصدرة	تاريخ الاستحقاق	العائد %	قيمة الشريحة المصدرة			
2027م	3.55%	2.1	2024م	3.25%	2.9	2022م	2.95%	12	300%	17	الإصدار الأول (2017/7م)
2027م	3.50%	3.2	2024م	3.20%	7.7	2022م	2.70%	2.1	300%	13	الإصدار الثاني (2017/8م)
2027م	3.45%	0.7	2024م	3.25%	3.8	2022م	2.75%	2.5	350%	7	الإصدار الثالث (2017/9م)
2027م	3.65%	7.2	2024م	3.20%	6.7	2022م	2.95%	7.6	300%	21.5	الإصدار الرابع (2017/10م)
2028م	3.85%	2.1	2025م	3.45%	3.9	2023م	3.25%	12	124%	18	الإصدار الخامس (2018/1م)
2028م	3.75%	1.1	2025م	3.50%	1.6	2023م	3.40%	9.4	118%	12.1	الإصدار السادس (2018/4م)
2028م	3.80%	2.2	2025م	3.62%	3.1	2023م	3.50%	7	120%	12.3	الإصدار السابع (2018/7م)
2028م	4.06%	2.5	2025م	3.88%	1.4	2023م	3.68%	2.7	110%	6.6	الإصدار الثامن (2018/10م)

(* سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي يعادل 0.27 تقريباً).

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي (وزارة المالية) على الرابط الإلكتروني:

https://www.mof.gov.sa/DebtManagementOffice/IssuancePrograms/Sukuk_Issuance_Program_in_Saudi_Riyal/Pages/default.aspx

يتبين من الجدول (5) أن المملكة العربية السعودية قد قامت بإصدار ثمانية صكوك محلية تحت برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي خلال الفترة من 7 / 2017م وحتى 10/2018م، حيث بلغ إجمالي قيمة تلك الصكوك المصدرة 107.5 مليار ريال، وقد تراوحت نسبة تغطية الصكوك المصدرة ما بين 110% و 350%، وتم تقسيم جميع الصكوك المصدرة إلى ثلاث شرائح، وتراوحت نسبة العائد على الشرائح ما بين 2.70% و 4.06%.

د) القطاع الاجتماعي (الوقف).

يعد الوقف مصدراً اقتصادياً يمكن أن يسهم في علاج الكثير من المشكلات الاقتصادية، وذلك من خلال إسهامه في تكوين رأس المال البشري وتنميته، بالإضافة لدوره في تأسيس البنية التحتية، ورأس المال الاجتماعي، وتقليله للبطالة من خلال توفيره لفرص عمل لتشغيل الأيدي العاملة، وكذلك مساهمته في زيادة الرواج التجارية في المجتمع، كما تزداد أهمية الوقف الاقتصادية لقدرته على تنمية الموارد البشرية وتلبية احتياجات الأفراد المنتفعين به في الحاضر والمستقبل.

- دراسة حالة: (وقف الملك عبد العزيز بمكة المكرمة):

انطلاقاً من اهتمام حكام وملوك المملكة العربية السعودية عبر التاريخ بالحرمين الشريفين: المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي بالمدينة المنورة، وتقديم أفضل الخدمات للحجاج والمعتمرين والزوار، وحيث أن أعدادهم متزايدة على مر السنوات، فقد أوقف خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (قلعة أجياد) بمكة المكرمة وما اشتملت عليه من منافع وعموم الأراضي التابعة لها على المسجد الحرام، وأمر بتنفيذ مشروع عملاق على أرض الوقف يسمى وقف الملك عبد العزيز.

وبعد وفاة الملك فهد بن عبد العزيز، قام الملك عبد الله بن عبد العزيز باستكمال بناء المشروع، وقد تم الانتهاء من بناء المشروع في عام 2011م، حيث تجاوزت مساحة أرض المشروع 1.4 مليون متر مربع ويتكون المشروع من مركز سكني من سبعة أبراج ومركز تجاري ضخم، وأسواق مركزية، ومنطقة مطاعم، ويتميز وقف الملك عبد العزيز بقربه من المسجد الحرام، واتصاله المباشر بساحات الحرم الخارجية.

ويعتبر وقف الملك عبدالعزيز أول مشروع يقام في مكة المكرمة وفق نظام البناء والتشغيل والتسليم، والمعروف دولياً: (B.O.T)، وقد بلغت تكلفة المشروع الإجمالية 7.500 مليار ريال، ووفقاً لعقد الاستثمار تبلغ مدة الانتفاع به (35) عاماً هجرياً، ويستفاد من ريع الوقف في الإنفاق على مصالح وخدمة الحرمين الشريفين (الهيئة العامة للأوقاف/ مشاريع السعودية)

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى مايلي:

1/ أن البنية التحتية تعتبر من أهم مقومات تعزيز الحياة الاقتصادية، إضافة إلى أنها تعتبر عامل رئيسي لجذب الاستثمارات من خلال خلق بيئة مناسبة للاستثمار وإقامة المشاريع، وبالتالي تفعيل التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النمو والتطور والرفاهية للمجتمع.

2/ أن التمويل الإسلامي يعد أحد مصادر التمويل التي لها دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية من خلال قدرته على مد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

3/ يعتبر التمويل الإسلامي مصدراً هاماً وأسلوباً مناسباً لتمويل مشروعات البنية التحتية في معظم دول العالم خاصة في ظل وجود فجوات تمويلية في قطاع البنية التحتية.

4/ إن التجارب العملية للعديد من دول العالم التي استخدمت الصكوك الإسلامية باعتبارها أحد أنواع التمويل الإسلامي كأداة لتمويل مشاريع البنية التحتية أكدت نجاح هذا النوع من التمويل على قدرته لتمويل مشاريع البنية التحتية.

5/ إن دراسة تجربة المملكة العربية السعودية في استخدام التمويل الإسلامي كأداة لتمويل مشاريع البنية التحتية، أكدت نجاح هذا النوع من التمويل بأنواعه المختلفة، وصيغة المتعددة، حيث قامت المصارف الإسلامية بتمويل عدد من مشروعات البنية التحتية المختلفة، وذلك من خلال مجموعة من الصيغ والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كذلك فقد اهتمت المملكة بإصدار الصكوك الإسلامية باعتبارها صيغة جديدة من صيغ التمويل، وتماشياً مع هذا الاهتمام قامت بإنشاء (برنامج الصكوك بالريال السعودي) لذي تم من خلال العديد من مشروعات البنية التحتية في المملكة، كذلك فقد أثبت الوقف باعتباره أحد أدوات التمويل الإسلامي قدرته على أن يكون مصدراً اقتصادياً يمكن أن يسهم في علاج الكثير من المشكلات الاقتصادية، فنجد أن (وقف الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة) ساهم في تقديم الخدمات للحجاج والمعتمرين وزوار بيت الله الحرام، إضافة للاستفادة من ريع هذا الوقف في الإنفاق على مصالح وخدمة الحرمين الشريفين.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

- 1/ نتيجة لنجاح التمويل الإسلامي في تجارب العديد من دول العالم التي استخدمته في تمويل مشاريع البنية التحتية، فإنه يجب على جميع الدول وخاصة الدول النامية الاستفادة من تلك التجارب من أجل تفعيل التمويل الإسلامي كبديل لتمويل مشاريع البنية التحتية، وتطوير آلياته، وذلك لاستقطاب المستثمرين الذين ما زالوا يمتنعون عن التعامل بهذا النوع من التمويل.
- 2/ يجب على المملكة العربية السعودية تقديم التسهيلات لقطاعات التمويل الإسلامي لضمان زيادة مشاركة هذه القطاعات في تمويل مشروعات البنية التحتية بشكل مستمر.
- 3/ نظراً للتطور الكبير الذي شهده سوق الصكوك الإسلامية في غالبية دول العالم، حيث تعتبر الأداة الأسرع نمواً في الصناعة المالية الإسلامية، إضافة لقدرتها على الاستجابة للمتطلبات المختلفة للنشاط الاقتصادي، فيجب على المملكة العربية السعودية زيادة الدعم لتطوير سوق الصكوك الإسلامية المحلية.
- 4/ يجب على المملكة العربية السعودية العمل على تشجيع البنوك التقليدية على تقديم منتجات تمويل إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لرفع نسبة مشاركة القطاع المصرفي في تمويل مشروعات البنية التحتية.
- 5/ يجب على المملكة العربية السعودية الاهتمام بتطوير القطاع الاجتماعي (الوقف) من أجل زيادة مشاركته في تمويل مشروعات البنية التحتية، بما يتناسب مع رؤية المملكة 2030.
- 6/ العمل على نشر ثقافة التمويل الإسلامي وإبراز دوره التمويلي خاصة في مجال تمويل مشروعات البنية التحتية.
- 7/ العمل على إعداد وتأهيل كوادر بشرية متخصصة في مجال التمويل الإسلامي، وذلك من خلال إنشاء أقسام علمية في الجامعات السعودية لتأهيل الكوادر البشرية المعنية بالاستثمار والتمويل الإسلامي فكرياً وعملياً.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1/ أحمد، حبيب (2007م)، "التمويل الإسلامي لمشاريع البنية التحتية"، دراسة مقدمة لسلطة مركز دبي المالي العالمي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 12
- 2/ الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2014م)، "تقرير حول: الدور الاستراتيجي للبنية التحتية في التنمية - المفاهيم والأهمية والخبرات العالمية والإقليمية والمحلية"، الكويت، ص 7
- 3/ بدران، أحمد جابر (2014م)، "الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق"، مجلة المسلم المعاصر، ص 159
- 4/ بدروني، هدى، وقوريش، نصيرة (2010م)، "أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة - بالإشارة إلى حالة التجربة الماليزية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، المجلد (8)، العدد (10)، ص 87 - 118
- 5/ البقمي، نجلاء محمد (2013م)، "مخاطر الصكوك وآليات التحوط منها مع دراسة تطبيقية لصكوك شركة متعثرة، السعودية"، إصدارات كرسي سابق للأسواق المالية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 7
- 6/ البلتاجي، محمد (2005م)، "صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك"، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص 14
- 7/ بونقاب، مختار، و لزهاري، زاويد (2018م)، "الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة (دراسة تجارب بعض الدول)"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية: نحو تمويل مستدام للتنمية في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحيى بجبل، الجزائر، ص 17
- 8/ الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي (2013م)، "الصكوك في 30 سؤال وجواب"، نشرة تعريفية صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، مجلة التمويل الإسلامي، القاهرة، مصر، العدد (3)، ص 10 - 13

- 9/ حسان خضر (٢٠٠٣م)، "خصخصة البنية التحتية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (18)، السنة الثانية، ص 12
- 10/ الحنيطي، هناء محمد (2013م)، "دور الصكوك الإسلامية في التمويل (في ظل الوضع الاقتصادي الراهن)"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، المجلد (21)، العدد (1)، ص 51
- 11/ الحنيطي، هناء محمد (2010م)، "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، عمان، الأردن، ص 18
- 12/ داغر محمود محمد، وعلي، محمد علي (2010م)، "الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا"، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 51، ص 116
- 13/ دعاس، جمال، وشعبان، رضا (2013م)، "دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة أحياء، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، المجلد (14)، العدد (3)، ص 100 - 103
- 14/ دوفي، فؤاد (2019م)، "دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي (دولة الإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة 2014 - 2018م"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- 15/ رحمة، الصديق طلحة (2006م)، "التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى"، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان، الطبعة الأولى، ص 31
- 16/ رشيد، فراح وكريمة، كريمة (2018م)، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص - أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وانشاء مشاريع البنية التحتية (البنية التحتية لإمدادات المياه نموذجاً)"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 20
- 17/ سعدي، خاطر (2015م)، "التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة وهران 2 - محمد بن أحمد، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وادارة الأعمال، الجزائر، ص 57 - 58
- 18/ سمر، نوال، و بشونده، رفيق (2015م)، "دور الصكوك المالية الإسلامية في معالجة السيولة النقدية - الصكوك الإسلامية نموذجاً"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والصيرفة الإسلامية، عمان، الأردن، ص 18
- 19/ سمور، نبيل خليل طه (2007م)، "سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق" دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 160 - 162
- 20/ سيد، محمد ريغ) هاروتكد لاسر"، رسم يف قيتحتلا قينبلا ليومت يف يمالسالا ليومتلا رود"، (م2015) نيدلا رون. رسم، قرهاقلا، قراجتلا قيلك، سمش نيع عماج، (قروشمن
- 21/ شركة السودان للخدمات المالية المحدودة (2015م)، "تقرير حول: تقييم أداء الصكوك الحكومية في السودان وأثره على الاقتصاد الوطني للفترة من 1998 حتى 2012"، الخرطوم، السودان، ص 6
- 22/ صالح، رشدي صالح عبد الفتاح (2006م)، "التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية"، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، ص 45

- 23/ عبادة، إبراهيم عبد الحليم، و ملحم، ميساء منير (2019م)، "الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن، المجلد (46)، العدد(3)، ص 291 - 292
- 24/ عثمانى، أحسين، و مناصرية، خولة (2017م)، "أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية - تجارب عربية وعالمية مختارة"، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، جامعة 390 - 371 ص، (3) ددعلا، (13) دلجملا، ندرألا، قرفملا، تيبلا لا
- 25/ عثمانى، أحسين، و مناصرية، خولة (2017م)، "أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية - تجارب عربية وعالمية مختارة"، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، جامعة 384 ص، (3) ددعلا، (13) دلجملا، ندرألا، قرفملا، تيبلا لا
- 26/ العقيل، ميرانا خالد محمد (2016م)، "تمويل البنى التحتية - دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال قسم الاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 27/ قحف، منذر (1998م)، "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي"، بحث رقم 13، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 72
- 28/ قوريش، نصيرة، و بدروني، هدى (2012م)، "أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة التجربة الماليزية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد(10)، ص 110
- 29/ الكاساني، علاء الدين أبو بكر (1986م)، "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع"، دار الكتب العلمية، الكويت، الطبعة الثانية، الجزء السادس، ص 294
- 30/ الماحي، عصام الزين (2004م)، "تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية وأسواق المعادن الثمينة"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص 33
- 31/ منصور، سليم هاني (2006م)، "الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية (الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية)، الرياض، المملكة العربية السعودية ص 9
- 32/ ناصر، سليمان ، و زيد، ربيعة (2014م)، "الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية ، جامعة سطيف، الجزائر
- 33/ نسرين، بسيط (2012م)، "تمويل البنى التحتية - دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 34/ هشام، ذباح، و سمية، حاجي (2017م)، "الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل مشاريع البنية التحتية"، مجلة آفاق للدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب، الجزائر، المجلد (3)، العدد(6)، ص 129 - 131
- 35/ هيئة المراجعة والمحاسبة الإسلامية (2003م)، "المعايير الشرعية لهيئة المراجعة والمحاسبة الإسلامية: المعيار الشرعي رقم 17 صكوك الاستثمار"، المنامة، البحرين، ص 310

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1/ Hudson, W. R., Haas, R. C. G., & Uddin(1997)،“Infrastructure management: integrating design, construction, maintenance, rehabilitation, and renovation”,New York, McGraw–Hill,America.p.7
- 2/ Sahoo, Pravakar, Dash, Ranjan Kumar, and Nataraj, Geethanjali(2010)،“Infrastructure Development and Economic Growth in China”, IDE discussion paper No.261 institute of developing economies, JAPAN.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- 1/ اتحاد المصارف العربية: على الرابط الإلكتروني:
<http://www.uabonline.org/ar/magazine>
- 2/ وزارة المالية: برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي على الرابط الإلكتروني:
https://www.mof.gov.sa/DebtManagementOffice/IssuancePrograms/Sukuk_Issuance_Program_in_Saudi_Riyal/Pages/default.aspx
- 3/ وزارة المالية: مكتب إدارة الدين العام على الرابط الإلكتروني:
<https://www.mof.gov.sa/DebtManagementOffice/ReportsandStatistics/Pages/default.aspx>
- 4/ الهيئة العامة للأوقاف، على الرابط الإلكتروني:
[وقف-الملك-عبدالعزيز](https://www.awqaf.gov.sa/awqaf-sector/وقف-الملك-عبدالعزيز)
- 5/ مشاريع السعودية على الرابط الإلكتروني:
[وقف-الملك-عبدالعزيز-برج-الساعة-أبراج](https://saudiprojects.net/?project=أبراج-الساعة-أبراج)

رابعاً: التقارير

- 1/ البنك الدولي (2010م)،”التقرير السنوي للبنك الدولي“، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص47
- 2/ المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (2015م)،”تقرير حول: إفريقيا الأفق التالي للتمويل الإسلامي“، كوالالمبور، ماليزيا، ص3
- 3/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2007م)،”تقرير عن البنية التحتية حتى عام ٢٠٣٠م: احتياجات البنية التحتية لقطاع النقل الاستراتيجي حتى سنة ٢٠٣٠م“، باريس، فرنسا، ص10
- 4/ وزارة الاقتصاد والتخطيط: تقرير منجزات خطط التنمية للمملكة العربية السعودية حقائق وأرقام، وتقرير وثيقة خطة التنمية العاشرة (1437هـ-1441هـ)
- 5/ مجلس الخدمات المالية الإسلامية: المؤشرات المالية الإسلامية على الرابط الإلكتروني:

https://www.ifsb.org/psifi_03.php

Copyright of IUG Journal of Economics & Business is the property of Islamic University of Gaza and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.